الباب الأول

الدراســـــة النظرية

obeikandl.com

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة

رؤية نقدية

تمهيـــــــــــــــد

أولاً : المفاهيم المرتبطة بالتحولات العالمية الجديدة

١ – النظام العالمي الجديد

٢ – العولمة

ثانياً : الديمقراطية

ثالثاً : المثقف

تمهيد :

لما كان الوضوح والدقة والتحديد من أبرز خصائص البحث العلمي ، فإنه يصبح لزاماً علي الباحث عند صياغته لمشكلة بحثه أن يحدد بدقة معني كل مفهوم من المفاهيم العلمية التي تساعده علي بلورة مشكلة دراسته علي نحو دقيق ، وعلم الاجتماع له خصوصيته فيما يتعلق بالمفاهيم ، فعلي الرغم من احتوائه علي كم هائل من المفاهيم ، إلا أن معظم هذه المفاهيم تحمل معاني مختلفة تبعاً لاختلاف الرؤى النظرية . وهذا يترتب عليه أن يقوم الباحث في علم الاجتماع بتقديم تعريفات لمختلف المفاهيم المستخدمة في دراسته والمتصلة بها . [١] وذلك لما للمفاهيم من أهمية في إطار علم الاجتماع ، كأدوات للتحليل أولاً ، ولما تقدمه للباحث من توضيح للجوانب المهمة في إطار دراسته ثانياً . [٢]

وترتبط مشكلة الدراسة الراهنة بعدد من المفاهيم التي أثيرت حولها كثير من مظاهر الجدل والاختلاف بين الباحثين ، مما يصبح من الأهمية معه تناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل ، حتى يتسنى للباحث مناقشة مختلف الرؤى وتحليلها ، التي صنعت حول هذه المفاهيم ، وذلك لدي مختلف الاتجاهات والرؤى النظرية التي تعرضت للمفهوم ، وموقف الدراسة الراهنة من كل منها ، ومبررات هذا الموقف .

ويتضمن هذا الفصل عرضاً لعدد من المفاهيم المرتبطة بمشكلة الدراسة الراهنة وتحليلها، وهي:

أولاً : المفاهيم المرتبطة بالتحولات العالمية الجديدة ، والتي تتمثل في مفهومي :

- النظام العالمي الجديد NEW World Order

- العولمة Globalization

ويعد كل من هذين المفهومين من أكثر المفاهيم شيوعاً وتداولاً فيما بين الباحثين ، لتوصيف مجموعة التحولات التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة .

ثانياً : الديمقراطية Democracy

ثالثاً : المثقف Intellectual

١- انظر في ذلك :

- سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، دار سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٥ .

- أحمد زايد، تصميم البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦-٣٠ .

2- Leonard Broom and Others , Sociology , Harper Row Publishers , New York , 1981 , P . 15 .

أولاً : المفاهيم المرتبطة بالتحولات العالمية الجديدة :

اختار الباحث تعبير " التحولات العالمية الجديدة " دون غيره من التعبيرات التي صاغها الباحثون لتوصيف ما يجري في العالم منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، لأن مفهوم " التحول " هو أكثر المفاهيم تعبيراً عما يجري في العالم ، وذلك لأن لفظ " التحول " لغوياً يشير إلى التغير أو النقل ، فيقال حول الشيء . أي غيره أو نقله من مكانه إلى موضع آخر ، أو غيره من حال إلى حال ، ويقال تحول أي تنقل من موضع إلى موضع او من حال إلى حال ، وعن الشيء يقال تحول عنه أي انصرف عنه إلى غيره . [١] ومعني ذلك أن التحول يعني انتقال الأشياء من حالة لها خصائصها ، إلى حالة أخري تختلف عن سابقتها .

ولفظ التحول في اللغة الإنجليزية يقابله Transition ، والذي يعرفه قاموس " أكسفورد " بأنه تعبير عن تغير كامل في خصائص الشيء أو طبيعته أو هيئته . [٢]

مما سبق ، يمكن القول إن تعبير التحولات العالمية الجديدة ، يعد أكثر التعبيرات ملاءمة لما يجري علي الساحة العالمية .

(١) النظام العالمي الجديد

تصاحب مولد عالم ما بعد الحرب الباردة [*] مع موجة من التفاؤل حيث إن الصراع بين القوي العظمي ، والذي تمثل في الصراع بين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي قد انتهي ، كما انهارت الشيوعية وانسحب الاتحاد السوفيتي من المسرح العالمي ، وعقب ذلك كله اتجه الحديث إلى ضرورة وجود عالم واحد . ومن هنا أطلق الرئيس الأمريكي " بوش " الأب Bush تعبير النظام العالمي الجديد مع بداية حرب تحرير الكويت في ١٦ يناير ١٩٩١ معلنا بذلك بداية مرحلة جديدة في النظام العالمي . [٣]

١- المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، باب الحاء ، ص ٢١٦ .

2- Lesley Brown . The new Shorter Oxford English Dictionory , Vol . 2 , Clarendon Press , Oxford , 1990 , p . 3368 .

* - الحرب الباردة Cold War ، مصطلح صاغه " والتر ليمان Walter Lippman " في عام ١٩٤٤ ، وهو تعبير عن خفض التوتر بين الدول ، وأنه مهماً تعاظمت حدة الخلاف بين الدول فإنها لا تصل إلى الحرب ، ويرتبط هذا المصطلح بفترة المنافسة الأيدبولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بين المعسكر الاشتراكى ، والمعسكر الرأسمالي . لمزيد من التفاصيل حول الحرب الباردة وتداعياتها ، انظر :

- Andrew Heywood , Politics , Macmillan Press , London , 1997 , p . 146 .

3- Ibid , p. 149 .

ومنذ ذلك الحين ، أصبح مفهوم النظام العالمي الجديد ، من أكثر المفاهيم شيوعاً واستخداماً في الأوساط السياسية والعلمية والإعلامية ، وعلي الرغم من هذا الشيوع ، إلا إنه لم يحدد بالشكل الكافي ، وأصبح له من المعاني الكثير ، إضافة إلى تعرضه لانتقادات عدة من اليسار ، حيث اتهم بالفاشية والنازية ، وأن إقامة نظام عالمي جديد ارتبط دوماً بالقوي التي تريد الهيمنة علي العالم ، ومن اليمين اتهم بالمثالية ، والنزعة الأمريكية .[١] ومع هذا الذيوع والانتشار ، تعددت الرؤى والتصورات والتقييمات بشأن النظام العالمي الجديد ، بل وصلت أحياناً إلى حد التضارب والتناقض في أحيان كثيرة .[٢]

وتشير الشواهد إلى أن مفهوم النظام العالمى الجديد ، قد أثار منذ بداية ظهوره – وحتى الآن – العديد من مظاهر الجدل والنقاش ، سواء بين الباحثين في الأوساط العلمية ، أو في الأوساط السياسية والإعلامية .

وفيما يلي مناقشة عدد من القضايا التي أثيرت مع ظهور مفهوم النظام العالمي الجديد :

(أ) إن الإعلان عن مولد " نظام عالمي جديد " جاء في خضم التطورات العاصفة لأزمة الخليج الثانية – غزو العراق للكويت – حيث أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك " جورج بوش " الأب George Bush ومرافقوه عن مولد نظام عالمي جديد [٣] ، وهذا الربط بين حرب الخليج الثانية ، ومولد النظام العالمي الجديد تمخض عن رؤيتين هما : –

الأولي : تؤكد علي أن حرب الخليج الثانية ليست فقط مجرد رغبة في بناء نظام عالمي جديد وإنما هي تعبير عن الإمكانية الفعلية لبناء نظام عالمي جديد ، يقوم على أساس من احترام القانون والخضوع له ، وحسب هذه الرؤية تمثل حرب الخليج منعطفاً غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية .

الثانية : تؤكد علي أن حرب الخليج الثانية وما أحاط بها من جدل هي حجة ظرفية ، تهدف إلى تبرير عمل قمعي ضد أحد مثيري الشغب في العلاقات الدولية ، وفي هذه الحالة تعد

١- عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمى الجديد : الخيارات المطروحة ، كراسات استراتيجية ، العدد ٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، مايو ١٩٩١ ، ص ٥ .

٢- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام العالمى الجديد فى الفكر العربى ، عالم الفكر ، العددان الثالث والرابع ،

٣- حول هذا المعني انظر :

- Conway W.Henderson , International Relations , McGraw Hill , Boston ,1997. p.51 .

- علي الدين هلال ، النظام الدولى الجديد ... الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر ، العددان الثالث والرابع ، مرجع سابق ، ص ١١ .

- صابر محمد عبد ربه ، موقف الصفوة المتعلمة من النظام العالمي الجديد ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

أزمة الخليج مظهراً يعكس طبيعة اللعبة التاريخية المبنية علي علاقات القوة بين الدول الكبرى .[١]

وفي إطار هذا الجدل الذي ارتبط بحرب الخليج الثانية وعلاقتها بالنظام العالمي الجديد ، تتفق الدراسة الراهنة مع رؤية " سمير أمين " والتي يؤكد من خلالها ، علي أن حرب الخليج ليست مجرد عرض طارئ ، بل هي عكس ذلك ، حدث من أكبر الأحداث التى عرفها عصرنا أنها الإشارة إلى أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية – أي فترة الثنائية القطبية العسكرية والأيديولوجية – قد ولت دون رجعة . وأنها فتحت أمامنا مرحلة تاريخية جديدة ، تشير إلى أن الهيمنات تتعاقب ولا تتشابه . والهيمنة التي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية توكيدها عن طريق هذه الحرب ترتكز أساساً على نشر القدرات العسكرية .[٢]

وهذه الرؤية تتفق مع رؤية العديد من الباحثين الذين يؤكدون على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اغتصبت هذا المفهوم – النظام العالمى الجديد – وطرحته باعتباره شعارا ضخماً لتحقيق أهدافها ومصالحها وخدمة سياساتها في مناطق العالم المختلفة .[٣]

(ب) ومن القضايا المهمة التي ظهرت مع بروز مفهوم النظام العالمي الجديد ، وانشغل بها عدد كبير من الباحثين الدعوة لنظام عالمى جديد ، وهل هي وليدة التحولات العالمية الراهنة ؟ أم أنها ظهرت في التاريخ الإنساني من قبل

وبصدد هذه القضية يمكن التمييز بين عدد من الرؤى المتباينة :

١- مارسيل سيرل ، ازمة الخليج والنظام العالمى الجديد . ترجمة حسن نافعه ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧.

ولمزيد من التفاصيل حول حرب الخليج الثانيه وتداعياتها علي النظام العالمى الجديد ، انظر :

– سعد الدين إبراهيم " محرر " ، ندوة أزمة الخليج الثانيه ومستقبل الشرق الأوسط ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ،١٩٩٢ .

– علاء عبد الحفيظ ، مصادر أزمة الخليج . رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

– عالي شكري ، بداية التاريخ من زلزال الخليج إلى زوال السوفيت ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ص ١١ – ٦٦ .

٢- سمير أمين ، النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٠ ، المجلس الوطنى للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤ .

٣- انظر في ذلك :

- مارسبل سبرل ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد . مرجع سابق ، ص ١٦ .

– صابر محمد عبد ربه ، موقف الصفوة المتعلمة من النظام العالمى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الأولي : يؤكد أصحابها علي أن فكرة وحدة المجتمع البشري ، وانتظامه في نظام عالمي يقوم علي أساس مبادئ قانونية – طبيعية أو دينية أو وضعية ملزمة للجميع ، دون تميز بسبب اللون أو العرق أو الديانة ، هي فكرة قديمة يمكن تلمس جذورها الأولى في أفكار الفلسفة الرواقية Stoic Philosophy التي ظهرت في أثينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد ، حيث دعا " زينون " Zenon إلى حاضرة عالمية ، أو مدنية العالم Cosmoplis مبدأها أن كل الناس مواطنون وأخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء . (١)

الثانية : يشير أصحابها إلى أن فكرة النظام العالمي الجديد . ظهرت مع إتمام حركة الكشوف الجغرافية للأمريكتين وأستراليا بدءاً من القرن الخامس عشر . (٢)

الثالثة : يؤكد أصحابها علي أن فكرة النظام العالمي الجديد ظهرت خلال السبعينيات من القرن العشرين ، في إطار دعوة دول عدم الانحياز الى ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد . (٣)

وبصدد هذه القضية تشير الدراسة الراهنة إلى أن فكرة النظام العالمي فكرة قديمة عرفها المجتمع الإنساني عبر تاريخه الطويل بصور مختلفة . حيث إن كل حضارة كان لها طموح عالمي ، وكل إمبراطورية كانت تهدف إلى إقامة نظام عالمي واحد تحت سيطرتها .

(ج) ومن بين القضايا المهمة التي آثارها ظهور مفهوم النظام العالمي الجديد أيضاً قضية القطبية داخل هذا النظام . ويمكن بصدد هذه القضية التمييز بين اتجاهين رئيسيين ، لكل منهما رؤيته التي يحاول إقرارها بالحجج والأسانيد المنطقية :

<u>الاتجاه الأول :</u> ويؤكد أنصاره علي أن النظام العالمي الجديد ، يتسم بالقطب الواحد وهذا القطب الواحد المسيطر يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي سوف تسيطر على الأحداث العالمية ، وسوف تمثل القوة الفاعلة الوحيدة داخل النظام العالمي الجديد . (٤)

١- ابراهيم أبراش ، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام العالمي الجديد ، مؤتمر العرب وتحديات النظام العالمي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١١٤

٢ – سعد الدين إبراهيم ، الخروج من زقاق التاريخ ، دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٩ .

٣- حازم الببلاوي ، علي أبواب عصر جديد . الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥٦ .

٤- ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد . مؤتمر النظام العالمي الجديد ، تحرير محمد السيد سليم ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ . وانظر أيضا :

– محمد السيد سعيد ، نهضة مصر والنظام الدولي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢١ .

- L ynn H. Miller , Global Order , Westview Press . Oxford , 1994 , p. 83 .

ويقدم أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من الأسانيد والحجج التي تؤكد وجهة نظرهم ، وتتمثل فيما يلي : [١]

١- أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه ، وانغماس دول " رابطة الكومنولث " بما فيها روسيا الاتحادية في همومها ومشكلاتها الداخلية ، وفي الصراعات الإقليمية فيما بينها من ناحية أخرى ، كل ذلك أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتمارس دورها بوصفها قوة عظمى وحيدة على الصعيد العالمي ، وبخاصة في ضوء احتفاظها بالتفوق العسكرى والنووي . [٢]

٢- أن أياً من القوى المؤهلة لأداء أدوار أساسية في النظام العالمي الجديد ، وأهمها اليابان والجماعة الأوربية ، لا تمتلك فى الوقت الراهن كل مقومات القطب العالمي الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، فكل من اليابان والجماعة الأوربية قوى عظمى بالمعيار الاقتصادي ، أما من حيث القدرة العسكرية التى تعد مقوماً أساسياً للقطب العالمى ، فالمعروف أن اليابان لا تنتج الأسلحة النووية ولا تسمح بدخولها على الأرض اليابانية ، كما أن القدرات النووية لدول أوربا الغربية مجتمعة تعد محدودة عند مقارنتها بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية [٣]

٣- أن الدور السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية ، قدم حجة قوية لأنصار هذا الاتجاه ، حيث ظهرت الولايات المتحدة خلال الأزمة وما بعدها،باعتبارها الدولة القادرة على صياغة النظام العالمي الجديد وترسيخه

<u>الاتجاه الثاني :</u> ويشير أنصاره إلى أن أهم ما يميز النظام العالمي الجديد ، أنه نظام عالمي متعدد الأقطاب ، حيث لن توجد دول تنفرد بقيادة العالم ، ويستند أنصار هذا الاتجاه على عدة اعتبارات أهمها : [٤]

١- حتمية الارتباط بين القدرة العسكرية ، والقدرة الاقتصادية ، فتوافر إحداهما فقط لدولة ما ، لا يكفل لها القوة والقدرة على ممارسة دور عالمي لفترة طويلة نسبياً ، ومن هنا

١- حسن نوفيق إبراهيم ، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول النزعة العسكرية الأمريكية ، انظر :

- سمير أمين ، النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ - ٤٦

٣- لمزيد من التفاصيل حول القوى التى من المتوقع أن تشارك الولايات المتحدة في قيادة العالم ، انظر :

- سعيد اللاوندى ، القرن الحادي والعشرون - هل يكون أمريكياً ، نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٣٧ - ١٧٣ .

٤ - حسين نوفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد فى الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

يؤكـــد " هندرسون " W . Henderson على صعوبة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السيادة العالمية ، نظراً لارتباكها اقتصادياً أمام التنافس العالمي . [١] إضافة إلى تفاقم العديد من المشكلات الداخلية على مختلف الأصعدة الاجتماعية .

٢- أنه مع التسليم الكامل بمحورية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكيـة فـي حرب الخليج ، إلا أنها لم تحقق النصر في الخليج بمفردها - وإن كانت قد أعلنته - بل تـم ذلك في إطار تحالف دولي شاركت فيه العديد من الدول عسكرياً ومالياً .

٣- أن العمليات الاندماجية والتكاملية التي تحدث على مستوى العالم ، سوف يكـون مـن شأنها تدعيم نظام تعدد الأقطاب في النظام العالمي الجديد. [٢]

مما سبق ، يتضح لنا مدى تعدد القضايا التي ارتبطت بظهور مفهوم النظـام العـالمي الجديد ، إضافة إلى تعدد محاولات الباحثين الذين حاولوا الاشتراك في الجدل الـدائر حـول هذه القضايا وتباينها . وعلى الرغم من هذا التعدد في المحاولات البحثيـة التـي حاولـت الاقتراب المنهجي مما أثاره مفهوم النظام العالمي الجديد من قضايا . إلا أنه يمكن ملاحظة أن محاولات تحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم النظام العالمي الجديد قليلة نسبياً [٣] ويمكن بلورتها فيما يلي :

يستند أي نظام على مجموعة من القواعد والقيم والمبادئ والمعايير والجزاءات التـي تحكم مجموعة الظواهر الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافيـة ، وعالميـة أي نظام تعني أشياء عدة ، فهي يمكن أن تعني أن كل دول العالم أو مجتمعاته قد ارتضـت أو قبلت مجموعة معينة من القيم والمبادئ والمعايير الضابطة للسلوك . ويمكن أن تعني عدداً محدداً فقط من هذه الدول . ولكنه عدد مؤثر ذلك الذي قبل هذه القيم والمبادئ والمعـايير ، وروج لها أو فرضها قسراً على بقية دول العالم ومجتمعاته ، ويمكن أن يكون الأمر خليطـاً بين هذا وذاك ولكن المهم - لكي تتوافر صفة العالمية في النظام - أنه في كل الأحوال تتأثر

1- Conway .W . Henderson , International Relations. Op. Cit, p.10

٢- حول دور هذه العمليات الاندماجية في تراجع القوة الأمريكية ، انظر :

- عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمي الجديد .. الخيارات المطروحة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٣- حول محاولات الباحثين في تحديد المعنى الاصطلاحي للنظام العالمي الجديد ، انظر :

- محمد السيد سعيد . نهضة مصر والنظام الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

- سعد الدين إبراهيم . الخروج من زقاق التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

- صابر محمد عبد ربه،موقف الصفوة المنعلمة من النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق،ص ص ٢٦-٢٧.

- ممدوح محمـود مصطفى ، مفهـوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية ، سلسلة دراسات اسـتراتيجية العدد ١٧ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٠ - ١٢ .

كل دول العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القيم والمبادئ والمعايير ، ولو بـدرجات متفاوتـة ومن خلال هذا التحديد الاصطلاحي للنظام العالمي ، يتأكد أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لم يتشكل بعد بصورة نهائية ، ولكن هناك مجموعة من التحولات العالمية التي قد يكون من شأنها بلورة مثل هذا النظام العالمي في المستقبل. (*)

ومن خلال المناقشة السابقة ، يمكن أن ينتهى الباحث – بالاستناد على ما هو متاح من إسهامات الباحثين في هذا الصدد – إلى تحديد عدد من القضايا المهمة في إطـار الدراسـة الراهنة وهي :

أولاً : أن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، قد روجت لمفهوم النظام العالمي الجديد لتؤكـد على نهاية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أي عالم الثنائية القطبيـة وتؤكـد أيضـاً علـى هيمنتها السياسية والعسكرية على هذا النظام الجديد .

ثانياً : أن الدعوة لقيام نظام عالمي جديد لا يحمل المعنى الأيديولوجي لدعاته فحسب . وانما هذه الدعوة موجهة أيضاً نحو تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية معينة للداعين لهذا النظام العالمي الجديد ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : أن فكرة إقامة نظام عالمي ، تضرب بجذورها في تاريخ الفكـر الإنسـاني ، حيـث ظهرت بوصفها رؤيةً فلسفية لدى العديد من فلاسفة اليونان ، إضافة إلى ظهورها مع ظهور الأديان السماوية ، سواء المسيحية أو الإسلام ، وامتدت هذه الفكرة لتظهر في القرن السابع عشر ، وفي إطار هذا التاريخ لهذه الفكرة ، تميزت بأنها تجسدت بشكل طوبـاوي ومثـالي لدى الفلاسفة وتجسدت بشكل جزئي في بعض المراحل وبالنسبة لمجموعة من الدول . إما بفعل الغزو أو الاحتلال ، كما في الإمبراطورية الرومانية ، وقامت على أسس دينية كما في الدولة الإسلامية في عهودها الزاهرة ، ومنذ أواسط القرن السابع عشر وبالتحديد في عـام ١٦٤٨م ظهرت هذه الفكرة على أساس تنظيم العلاقات بين الدول على ضـوء عـدد مـن القواعد القانونية الوضعية الثابتة ، وتجسد ذلك فى معاهدة " وستفاليا " التي وقعـت اثـر

---

*- يؤكد عدد من الباحثين على أن النظام العالمى الجديد لم يتشكل بعد ، وأنه مازال فى طور التشكل . انظر في ذلك :

- حسين توفيق إبراهيم ، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربي ، مرجع سابق ص ص ٥٤ – ٥٥

- Martin Shaw, Global Society and International Relations, OP . Cit , P . 10 .

- رزق الله هيلان ، أزمة الحضارة وآفاق نظام عالمى جديد .. نهاية التاريخ ؟ أم نهايـة تـاريخ ، مجلـة الطريق ، العدد الرابع ، ١٩٩٤ ص ٤١.

الحروب والمنازعات الأوروبية وكـان هدفها إقامة نظام عالمي يقوم على أساس التعـاون المشترك بدلاً من السيطرة والإخضاع . [١]

رابعاً : أن المبرر الموضوعي لذيوع استخدام مفهوم النظام العالمي الجديد وانتشـاره منـذ تسعينيات القرن العشرين ، هو توصيف مجموعة التحولات العالمية الجديدة ، والتي برزت على الساحة العالمية والتي يعدها كثير من الباحثين بمثابة القوى الدافع لإمكانيـة صـياغة نظام عالمي جديد .

وفي إطار الدراسة الراهنة ، يذهب الباحث إلى أن النظام العالمي الجديـد يشـير إلـى الوضع العالمي الجديد والذي يقوم على هيمنة القطـب الواحـد وهـو الولايـات المتحـدة الأمريكية ، ويعبر عن المشروع الاستراتيجي الأمريكي في المرحلة المقبلة للتحرك السياسي والاقتصادي وهذا المشروع يرتبط بالأمن القومي الأمريكي في نواحيه السياسية والعسكرية والاقتصادية .

(٢) العولمة :

اقترن الاهتمـام بمفهـوم النظـام العـالمي الجديـد ، بالاهتمـام بمفهـوم العولمـة [*] Globalization التي كثر الحديث عنها ، ليس على المستوى الأكاديمي فحسب ، وإنمـا أيضاً على مستوى أجهزة الإعلام ، والرأي العام ، والتيارات السياسية والفكرية المختلفة ، إلى الحد الذي دفع بالبعض إلى القول بأن هناك سيلاً أشبه بالطوفان فـي الأدبيـات التـي تتحدث عن هذا المفهوم . ولم يعد الأمر يقتصر علـى مسـاهمات الاقتصـاديين وعلمـاء السياسة أو المهتمين بالشئون العالمية ، بل تعدى ذلـك ليشـمل مسـاهمات الاجتمـاعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين ، وعلماء البيئة والطبيعة وغيرهم ، ولا غرابة في ذلـك ، فمفهوم العولمة ، له من الجوانب والأبعاد الكثيرة ، ما يثير اهتمام كل هؤلاء . ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة تصبح مسألة صياغة تعريف دقيق لهـا ، مسـألة

١- لمزيد من التفاصيل حول التأطير التاريخي لفكرة النظام العالمي ، انظر :

- إبراهيم أبراش ، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

- خليل أحمد خليل ، الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة الوحـدة ، العـدد ٩٠ ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

*- هناك عدد من الباحثين لا يفضل استخدام مصطلح العولمة ، وتم استبدال كثير من الكلمات الأخرى بـه : الكوكبة ، الكونية ، الكوكبية ، ولكن الباحث فضل مصطلح العولمة لأنه الأكثر شيوعاً ،

انظر في ذلك :

- السيد يسين ، حوار الحضارات في عالم متغير ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، تحرير فخري لبيب ، مطبوعات التضامن ، العدد ١٧٣ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٤ .

معقدة وشائكة ، نظراً لتعدد التعريفات ، وتأثر الباحثين وانحيازهم الأيديولوجي رفضا وقبولاً فضلاً عن الحذر الذي تقابل به الشعوب عمليات العولمة ، وتخوف البعض من انتشارها على حساب مصالحهم وثقافاتهم المتنوعة . (١)

ومن الأهمية هنا الرجوع إلى اللغة لتحديد المعنى اللغوي لمفهوم العولمة ، مع ان الرجوع إلى اللغة هنا ليس مقصوداً به الوقوف عند العقلية المعجمية الشكلية ، بقدر ما هو استئناس بأساس مهم يجب الاسترشاد به في ضبط مفهوم ، يثير الكثير من الاهتمام والجدل فالعولمة مشتقة من " عالم " التي يعرفها " مختار الصحاح " " بالخلق " وتجمع على عوالم " والعالمون "أصناف الخلق ،" والعالمين " تشمل الكون ، أي " عالمنا " والعوالم الأخرى .(٢) ومصطلح العولمة يعود في الأصل إلى الكلمة الإنجليزية " Global " والتي تعني عالمى ، او دولي أو كروي ، أما المصطلح الإنجليزي " Globalization " ، فيترجم إلى الكوكبة أو الكونية أو العولمة ، وكانت الغلبة والانتشار لكلمة العولمة ، وذلك لشيوع استخدامها عند مختلف الشرائح الاجتماعية .(٣)

وعلى الرغم من الاختلاف والتباين الشديد ، بين معظم محاولات الباحثين لتعريف العولمة ، إلا أنه يمكن أن نلتمس فيما بينها بعض خطوط التقارب ، وقد يكون هذا الاختلاف والتباين يرجع في الأساس إلى تعدد أبعاد العولمة وتداخلها مع بعضها ، وهذا ما سيتضح من خلال العرض التالي :

هناك عدد من المحاولات التي أخضعت مفهوم العولمة للتدقيق المفاهيمي ، تعد العولمة مرحلة تاريخية للتطور البشري ، وفي هذا السياق يعتبر " هندرسون " Henderson العولمة مرحلة تاريخية لتطور المجتمع البشري ، الذي يشهد فيها العديد من التغيرات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية. (٤)

١- انظر فى ذلك :

- هانس - بيتر مارتين - هارولد شومان ، فخ العولمه ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ٧ .

- السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٥ .

٢- أحمد عبد الرحمن ، العولمة .. المفهوم والمظاهر والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٦ ، العدد الأول ، مجلس النشر العلمى ، الكويت ،ربيع ١٩٩٨ ، ص ٥٢ .

٣- عبد الجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمه بين الاختيار والرفض ، المستقبل العربي ، العدد ٢٧٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٥٩ - ٦٠ .

4 - Conway w. Enderson, International Relations. Op .Cit, P . 52 .

ومن خلال تركيزه على آليات العولمة ، يذهب " محمود عبد الفضيل " [١] إلى أن العولمة مرحلة تاريخية لتطور البشرية ، تتم من خلال ثلاث آليات أساسية .

١- ثورة المعلومات والاتصالات .

٢- صعود رأس المال العالمي إلى مركز القيادة في عملية التطور الرأسمالي .

٣- نمو نشاط الشركات الدولية وتوسعه من خلال عمليات الاندماج المتزايدة .

وفي إطار هذا السياق أيضاً ، يؤكد أحد الباحثين على أن العولمة مرحلة تاريخية لتطور المجتمعات البشرية في طريق خلق مجتمع عالمي واحد ، وذلك يرجع إلى :

١- صعود الرأسمالية " Capitalism " بوصفها نظاماً اقتصادياً عالمياً .

٢- التطور التكنولوجي الذي زود معدلات التبادل بين الدول .

٣- ظهور الأطر القانونية والمؤسسية العالمية .[٢]

لعل أهم ما تتسم به هذه المحاولات أنها أكدت على حتمية العولمة ، من خلال اعتبار العولمة مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري ، إضافة إلى تركيز هذه المحاولات على إبراز أهم هذه الآليات التي تمتلكها العولمة ، ولكن أهم ما يؤخذ على هذه المحاولات ، هو التأكيد على أن العولمة مرحلة طبيعية لتطور المجتمع البشري ، لأن العولمة إذا كانت كذلك بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة ، فإنها ليست كذلك بالنسبة للدول النامية ، التي لا تتناسب هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع ما تفرضه العولمة وآلياتها من تحديات .

وفي سياق هذا الاهتمام الواسع بالعولمة ، تبرز عدة اتجاهات ، يركز كل اتجاه منها في تعريفه للعولمة ، على أحد أبعاد المفهوم وذلك كما سيتضح من خلال التحليل التالي :

١- لمزيد من التفاصيل حول رؤية " محمود عبد الفضيل " للعولمة ، انظر :

- محمود عبد الفضيل ، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١١٥ - ١٢٨ .

- محمود عبد الفضيل ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، العدد ٥٣١ دار الهلال ، القاهرة ، مارس ١٩٩٥ ، ص ص ٤٣ - ٥٨ .

- محمود عبد الفضيل ، مصر ورياح العولمة ، كتاب الهلال ، العدد ٥٨٥ ، دار الهلال ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٦٥ - ١٦٩ .

2 -Jan Aart Scholte, Globalization .. Articical Introduction, St . Martns Press, New York, 2000, pp. 91 – 106.

البعد الاقتصادي للعولمة

يتعامل أنصار هذا الاتجاه مع مفهوم العولمة ، من خلال التركيز علـى أهـم القضـايا الاقتصادية التي يثيرها مفهوم العولمة ، على أساس أن العولمة تجسد التطور الرأسـمالى العالمي وتتضمن وضعاً تعمل فيه الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية متخطية الحدود القومية [١]

وفي إطار هذا الاتجاه يذهب أحد الباحثين إلى أن العولمة تتضمن تحرير التجارة ، (فى السلع والخدمات ، وحركة الأموال) وتدويل الإنتاج إضافة إلى التنميط المتزايد للمؤسسـات الاقتصادية ، وقواعد الضبط والتحكم على مستوى العالم .[٢] وهناك من يتفـق مـع هـذه الرؤية ويشير إلى أن العولمة هي أحد الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسـها خـلال التسعينات لتعبر عن اتساع التدفقات الدولية وعمقها في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة ومتكاملة .[٣] ويري " محمد الأطرش " أن العولمـة هـي انـدماج اسواق العالم فى حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل ، والقوى العاملة ضـمن إطـار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة . [٤] ويعرف " صادق جلال العظم " العولمة بأنها " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي منذ منتصف القرن العشرين تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتـداول إلى عالميـة دائـرة الإنتـاج نفسها " . [٥] ويعالج " إسماعيل صبري عبد الله " مفهوم العولمـة ، مـن خلال تحليله الدقيق لتاريخ الرأسمالية علي أساس أن العولمة هى في جوهرها محاولة مـن النظام الرأسمالي لتطوير نفسه ، وتحقيق نوع من الإمبريالية الجديدة التي تتوافق مع هـذا العصر . [٦]

١- بول بيروح ، المبادئ الاقتصادية والمؤسسة للعولمة من منظور تاريخي ، ترجمة حسن بيومى ، الثقافـة العالمية ، العدد ١٠٤ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، فبراير ٢٠٠١ ، ص ٥٤ .

2- Cardoso, and Others, Social Consequences of Globalization. the Indian international Center, New Delhi, 1996, p . 12

٣- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ترجمة ونشر مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٨ ، دار الاجتهـاد للأبحـاث والترجمة والنشر ، بيروت ، شتاء ١٩٩٨ ، ص ص ٦٤٥ – ١٠٠ .

٤- محمد الأطرش ، حول تحديات العولمة الاقتصادية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٠ ، مركـز دراسـات الوحدة العربية بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

٥- صادق جلال العظم ، ما العولمة ؟ ، مجلة الطريق ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٣٠ .

٦- لمزيد من التفاصيل حول رؤية " إسماعيل صبري عبد الله " لمفهوم العولمة ، أنظر : = ٠

ويلاحظ أن كل المحاولات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه ، تتعامل مع مفهوم العولمة على أساس البعد الاقتصادي فقط ، وعلي الرغم من أهمية هذه المحاولات ، وذلك لأهمية ما تثيره العولمة اقتصادياً ، إلا أنها تمثل رؤية جزئية للعولمة ، نظراً لتعدد الأبعاد والتجليات والمظاهر والآليات المرتبطة بمفهوم العولمة .

البعد السياسي للعولمة

وفي مقابل الاتجاه الذي يتعامل مع مفهوم العولمة من خلال البعد الاقتصادي ، هناك اتجاه ثان يركز أصحابه في تناولهم لمفهوم العولمة على البعد السياسي ، ووفقاً لهذا الاتجاه تعنى العولمة أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد علي المسرح السياسي العالمي ، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ، ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعي إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي .[١]

وبذلك تكون العولمة تعبيراً عن التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة لإجراءات حكومية .[٢]

ويذهب " عبد الخالق عبد الله " إلى أن العولمة في بعدها السياسي هي محصلة للتحولات في النظام السياسي العالمي ، الذي شهد انهيار دولة عظمي ، وانفراد قوة عظمي أخرى بالشأن السياسي العالمي دون منافس حقيقي يعيد التوازن للساحة السياسية العالمية .[٣]

وتعبر العولمة في بعدها السياسي عن سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، واحترام حقوق الإنسان ، وهذا ما يؤكده " محمود أمين

= – إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مجلة اليسار الجديد ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٢ ص ص ١٦ – ٣٩ .

– إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة والعالم الثالث ، مجلة اليسار الجديد ، العددان الثانى والثالث ، صيف وخريف ٢٠٠٢ ، ص ص ١٩ – ٤٧ .

١– فريدريك جيمسون ، العولمة والإستراتيجية السياسية ، ترجمة شوقي جلال ، الثقافة العالمية ، العدد ١٠٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، فبراير ٢٠٠١ ، ص ٣٠ .

٢– إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مرجع سابق ، ص ١٧

٣– عبد الخالق عبد الله ، العولمة ومحاولة دمج العالم ، ضمن أبحاث " الإسلام والغرب " ، كتاب العربي ، العدد ٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٩٥ .

العالم "حين قال: إنه في قلب العولمة ، لا تزال ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية ."[١]

ويرتبط مفهوم العولمة في بعده السياسي ببروز المجال السياسي العالمي ، بمعنى التفكير فى العالم باعتباره وحدة سياسية واحدة ، حيث من المؤكد أن التجزئة والعزلة السياسية في طريقها للزوال ، وهذا الاتجاه المتزايد نحو المجال السياسي العالمي ، يخلق ظاهرة أخري وهي أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم ، واتساقاً مع هذا التوجه نحو الارتباط السياسي العالمي ، يلاحظ دخول البشرية مرحلة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة علي الصعيد العالمي ، فالقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والأزمات السياسية ليست مرتبطة ببعضها البعض فحسب ، إنما هى تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود وبسرعة هائلة متجاوزة الحدود السياسية والجغرافية .[٢]

ويتجسد كل ما سبق فيما يسمي بحركة لبرلة العالم سياسياً . حيث إن العولمة فى بعدها السياسي تؤكد علي ضرورة تبني شعوب العالم أجمع للنموذج الليبرالى ، بحيث يكون هو النموذج السياسي العالمي الذي تعيش في ظله كل مجتمعات العالم .

البعد الثقافي للعولمة

معظم المحاولات التي تركز علي البعد الثقافي للعولمة تعرف مفهوم العولمة علي أساس أنها عملية خلق ثقافة عالمية Global Culture ، حيث إن هناك عمليات تحول نحو التكامل والتشابه .[٣] وهذا أيضاً ما يذهب إليه " جان نيدرفين " عندما يشير إلى أن أكثر التفسيرات شيوعاً للعولمة ، هي التي تؤكد على أن العالم يتجه نحو التوحد وتوحيد المعايير من خلال تزامن تكنولوجي وتجاري وثقافى نابع من الغرب .[٤]

١- محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٠ .

انظر أيضاً :

- السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

٢- عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٧٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ابريل ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٨ – ٣٠ .

٣- أحمد عبد الرحمن ، العولمة ... المفهوم والمظاهر والمسببات ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٤- جان نيدرفين بيترس ، العولمة والتهجين ، ضمن محددات العولمة ، تحرير مايك فيدرستون ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٦٠ .

وهكذا توصف العولمة بأنها التشكيل البنائي الملموس للعالم ككل ، أي الوعي المتزايد علي مستوي كوني بأن العالم بيئة تتشكل علي نحو مستمر لا يتوقف ، وحيث النظر إليها علي أنها نسق ثقافي عالمي " كوني " من خلال وجود نظام للمعلومات ينتشر بواسطة الاتصال الفضائي علي مستوي عام ، وظهور أنماط من الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية ، وتبلور أساليب حياتية كونية وسياحية عالمية وما غير ذلك .[١]

وتهدف العولمة إلى الاختراق الثقافي ، حيث السيطرة علي الإدراك وسلب الوعي والهيمنة الثقافية ، وهنا يؤكد " مايك فيذرستون " على أن التمدد والتداخل الثقافي العالمي يؤدي إلى نشأة كيان عالمي يعرف بأنه " نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي ، فهو عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية لإفراز تجانس ثقافي وفوضي ثقافية في آن واحد ، حيث ردود أفعال داعمة للتوقعات وإفراز ثقافات عابرة للقوميات . وفي هذا تتشكل ثقافة أصيلة تتجه إلى ما وراء حدود القوميات ، وأطلق عليها " فيذرستون " ثقافة ثالثة .[٢]

وفي إطار البحث في العلاقة ما بين العولمة والثقافة ، يطرح الباحثون العديد من التساؤلات ومنها التساؤل الأساسي وهو : هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني ؟ هل تصبح الثقافات المحلية موحدة علي مستوي العالم؟ هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستظل الثقافات محتفظة باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد ؟

وفي محاولة الإجابة عن تلك التساؤلات ، اختلف الباحثون فمنهم من يرى في عولمة الثقافة تجرداً من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً ، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة ، والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون تعصب ، وتحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيدولوجيا بعينها ، وتبنى عقلانية العلم وحياد الثقافة . ويذهب فريق آخر إلى أن عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية ، بل تؤكدها حيث إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم ، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده ، ومن ثم فلابد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل

١- جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثانى ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٠ ص ص ١٠٤٧ – ١٠٤٨ .

٢- أمال عبد الحميد ، العولمة والثقافة الاستهلاكية الأشكال والآليات ، في ندوة " المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، تحرير أحمد مجدي حجازي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادى من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة. [١]

مما سبق يتضح أن هناك عدداً من الباحثين صاغوا عدداً من المحاولات التعريفية لمفهوم العولمة بالتركيز على بعد واحد فقط من أبعاد العولمة ، وكانت هذه الأبعاد تتمثل فى البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي ، والملاحظ على هذه المحاولات أنها جزئية وناقصة ، وذلك لأن مفهوم العولمة متعدد ومندمج الأبعاد . ولذلك يكون من الصعوبة الأخذ بمفهوم يركز على بعد واحد فحسب ، ولذلك ظهرت عدد من المحاولات الأخرى التي حاولت الاقتراب من مفهوم العولمة من خلال التركيز على أكثر من بعد ، والنظر إلى مفهوم العولمة على أساس أنه مفهوم مركب يشتمل على أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية متعددة ، ويشير أحد الباحثين إلى أن صفة التركيب هذه لا تنبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم ، وإنما استخدامه أيضاً للتعبير عن كل من التغيرات التى تحدث فى هذه الأبعاد المختلفة والآثار الناجمة عنها . من هنا فالعولمة ليست مجرد عملية أحادية الاتجاه ، وإنما هي في جوهرها تعبير عن ديناميات ديالكتيكية معقدة . [٢]

ومن المحاولات التي تؤكد على أن العولمة ، عملية متعددة المستويات والأبعاد ، رؤية " مصطفى كامل السيد " ، [٣] الذي يرى أن العولمة مفهوم يقصد به عملية تجري على أرض الواقع ، لها مستويات متباينة هي :

المستوى الأول : ويتمثل في تزايد سرعة الانتقال لمفردات عديدة في الحياة الدولية (تزايد سرعة انتقال البضائع والخدمات ورءوس الأموال والأشخاص ، والأخبار ، والصور وغير ذلك) .

المستوى الثانى : هو ظهور شبكات تفاعل عالمية ، وأهم تجسيد لهذه الشبكات العالمية هو شبكة الإنترنت .

المستوي الثالث : ويتمثل في ظهور نظم عالمية . فهناك نظام مالي عالمي ، وهناك نظام نقدي عالمي ، وغير ذلك من النظم التي انتشرت لدى المجتمعات في العالم .

١- أحمد مجدي حجازي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنيه ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ .

٢- حمدي عبد الرحمن حسن ، العولمة وآثارها السياسية فى النظام الإقليمي العربي .. رؤية عربية ، المستقبل العربي العدد ٢٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ٥ .

٣- مصطفى كامل السيد ، العولمة والتحول الديمقراطي ، فى العولمة : قضايا ومفاهيم ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٥ – ٩٦ .

والملاحظ على هذا المفهوم أنه ركز على عدد من المظاهر المرتبطة بعملية العولمة ولم يتطرق إلى أهم آليات هذه العملية وهدفها .

ويشير " السيد أحمد مصطفي " [١] ، إلى أن الصياغة اللغوية للعولمة ، تدل علي أنها ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير ، بمقتضاها تتحول النظم الاجتماعية من الإطار القومي لتندمج وتتكامل مع النظم الأخرى في الإطار العالمى . من هنا فإن العولمة تمثل العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، وبيئيا . [٢]

ولقد نجح أصحاب المحاولات السابقة في تحقيق النظرة التكاملية لمفهوم العولمة ، من خلال اعتبار العولمة عملية متعددة الأبعاد والمستويات تحدث علي مستوي دول العالم أجمع ، ورغم ذلك فإن هذه النظرة كانت تشير إلى الهدف المثالي والمعلن لهذه العملية ، وهى تحقيق التوحد والتكامل علي مستوي دول العالم .

وعلي خلاف النظرة المثالية السابقة لمفهوم العولمة ، هناك عدداً من المحاولات التي حاولت الكشف عن الأهداف الأيديولوجية التي يتضمنها مفهوم العولمة ، وهذه المحاولات في مجملها تتعامل مع عملية العولمة علي أساس أنها عبارة عن حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز الرأسمالي ، بهدف تجاوز أزمة النظام الرأسمالي ، من خلال نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ . وفي هذا الصدد يذهب " محمود أمين العالم " إلى أن العولمة ظاهرة موضوعية نتيجة للطابع التوسعي والتنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي ، فضلاً عن السيطرة علي المكتشفات العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات وخاصة بعد تفكك دول المنظومة الاشتراكية . [٣]

١- السيد أحمد مصطفى ، إعلام العولمة وتأثيره علي المستهلك ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيه ٢٠٠٠ ، ص ٧١ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات ، أنظر :

- عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

- صابر محمد عبد ربه ، موقف الصفوة من النظام العالمى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

- عزت السيد أحمد ، العولمة والغزو الثقافي ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٩٦ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ربيع ١٩٩٩ ، ص ١٦٢ .

- Michel Alan .Sacks , Global Institutions and Network , American Behavioral Scientist , Vol 44 , No 10 , June 2001 , P. 1581 .

٣- محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

وفي هذا السياق يذهب " إبراهيم العيسوي " إلى أن العولمة هي تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة بدرجات متفاوتة – مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنيته ، وأسلوب إدارته ، وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله ؛ استناداً إلى الثورات التكنولوجية التى شهدها العالم ، وبوجه خاص ثورة المعلومات والاتصالات . (١)

أما " امانويل والرستين " Immanual Wallerstin فيشير إلى أن العولمة هي تطور ونمو نظام عالمي موحد ونموه ، ذلك النظام تسود وتسيطر فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الرأسمالية . (٢)

وفي السياق نفسه يذهب " أحمد زايد " إلي أن العولمة تشير إلى عملية تتضمن العديد من الآليات المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق وحدة علي مستوي المصلحة الاقتصادية علي الأقل في مراكز النظام العالمي ، وتحقق ضروبا من التناقض البنائي والتشظي الثقافي في الأطراف . (٣)

والملاحظ على المحاولات السابقة ، أنها تكشف عن الهدف الأيديولوجى الحقيقى للعولمة وهو تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لدول المركز الرأسمالي ، وتعميق تبعية دول الأطراف ، والتي كانت تتحقق قديماً من خلال الإمبريالية . وعلي الرغم من تعدد المحاولات (*) التي صيغت في إطار هذه الرؤية ، إلا أن الباحث يري فى أن المحاولة التي قدمها " أحمد مجدي حجازي " في هذا السياق نفسه ، تمثل أكثر المحاولات شمولية نظراً ؛ لأن هذه الرؤية توصل إليها " مجدي حجازي " – علي حد قوله – من خلال تحليل العديد من

---

١ - إبراهيم العيسوي ، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع ، مجلة النهضة ، العدد الأول ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١٢٦ .

2 - Martin Shaw , Global Society and International Relations , OP. Cit , p. 10 .

٣- أحمد زايد ، الكونية وآليات تفكيك الثقافات الوطنية ، فى مستقبل الثقافة العربية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦٢ .

*- لمزيد من التفاصيل حول عدد من هذه المحاولات ، انظر :

- أحمد عبد الرحمن ، العولمة ... المفهوم ، والمظاهر ، المسببات ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

- أحمد ثابت ، العولمة والعرب : خيارات اقتصادية مرة بين التهميش والإقصاء ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٨ ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، بيروت ، سناء ١٩٩٨ ، ص ١٠١ .

- مهدي بندق ، الكاتب في عصر العولمة ، مجلة تحديات ثقافية ، العدد ٦ ، دار تحديات ثقافية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، خريف ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

- Ray Kiely and Phil Marfleet , Globalization and the Third World , Routledge , London , 1998 , p. 10 .

المحاولات التعريفية للعولمة ، ومن خلال قراءات شاملة لأدبيات الفكر المعاصر،وفي إطار هذه المحاولة ، يذهب " مجدي حجازي " إلى أن العولمة تعبير عن

(أ) أزمات وتناقضات يمر بها النظام الرأسمالى ذاته .

(ب) أزمة شعور بفقدان الذات المركزية من داخل المركز الرأسمالي ذاته ، ومن ثم تعد العولمة معبرة عن صياغة فكرية – أيديولوجية مستحدثة – مغلفة بالمبادئ الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحرية الكاملة علي الأصعدة الدولية ، وتحقق هدفها فى الهيمنة عابرة القوميات والعولمة بهذا المعني هي صياغة جديدة لإعادة المركزية الرأسمالية .

(ج) محاولة لنشر حضارة السوق المعولمة Global Commedation ، وهي بذلك تعبر عن سيادة نمط التشيؤ حيث العمل علي تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق . [١]

وفي هذا السياق نفسه ، هناك محاولات أخري فردية تتميز بخصوصية التناول وعمقه ، وقد أضافت هذه المحاولات أبعاداً جديدة لمفهوم العولمة ، لم ترد في المحاولات السابقة ، ومن هذه المحاولات محاولة " جلال أمين " [٢] الذي يؤكد علي أن العولمة ظاهرة عمرها خمسة قرون علي الأقل ، وبدايتها ونموها مرتبطان بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة ، منذ اختراع البوصلة ، إلا أن هناك أشياء جديدة طرأت علي ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة منها:

١ – انهيار أسواق عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة في العالم ، أهمها دول أوربا الشرقية والصين .

٢ – الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم ، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار .

٣ – زيادة حركة تبادل المعلومات بين الأمم ونموها .

٤ – زيادة فعالية الشركات المتعددة الجنسيات ونشاطها . [*]

١– أحمد مجدي حجازي ، الثقافة العربية في زمن العولمة ، دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

٢– جلال أمين ، العولمة ، سلسلة اقرأ ، العدد ٦٣٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٣ – ١٩ .

*– لمزيد من التفاصيل حول دور الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات الدولية في تفعيل عمليات العولمة ، انظر :

– احمد عبد الرحمن ، العولمة : المفهوم ، المظاهر والمسببات ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

– محمد حافظ دياب ، تعريب العولمة ... مساءلة نقدية ، قضايا فكرية ، العدد ٢٩ ، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٢ .

- Michael Alan Sacks , Global Institutions and Networks , op. Cit , p. 158 .

ومن الملاحظ هنا علي محاولة " جلال أمين " أنه أضاف بعداً مهماً لمفهوم العولمة ، وهو التآطير التاريخي لها ، حيث أكد على أن العولمة ظاهرة ليست بجديدة ، وتزايد الحديث عنها في الوقت الراهن دليل على نموها وتسارعها .

ومن خلال اهتمام " السيد ياسين " بمفهوم العولمة وتجلياتها المتعددة يقرر صعوبة صياغة تعريف دقيق للعولمة ، ولتجاوز هذه الصعوبة ، جاءت محاولته لتعريف العولمة من خلال رصده لمجموعة من التجليات التي تثيرها العولمة ، فيشير إلى أن للعولمة تجليات اقتصادية ، تظهر أساساً في نمو الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وعمق هذا الاعتماد في وحدة الأسواق المالية وفي المبادلات التجارية ، في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية ، وهناك تجليات سياسية للعولمة ، ومن أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية ، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان . ومن ناحية أخرى هناك تجليات ثقافية للعولمة ، تظهر فى محاولة صياغة ثقافة عالمية . وأخيراً هناك تجليات اتصالية للعولمة تبرز من خلال البث التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية ، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الإنترنت [١]

ومن خلال العرض السابق لمختلف المحاولات التي حاول من خلالها عدد من الباحثين إخضاع مفهوم العولمة للتدقيق المفاهيمي ، يمكن للباحث استخلاص عدد من القضايا أهمها :

أولاً : تعدد رؤى الباحثين للعولمة ، فهناك من اعتبرها مرحلة تاريخية لتطور المجتمع البشري ، وهناك من اهتم في تناوله لهذا المفهوم بالتركيز على بعد واحد من أبعاد العولمة وهناك من اهتم بالعولمة بوصفها عملية مركبة وشاملة لأبعاد عديدة (الاقتصادي – السياسي – الثقافي) وهناك فريق ركز على الأهداف الايديولوجية لمفهوم العولمة ، من خلال أنها محاولة لرسملة العالم بما يحقق مصلحة دول المركز الرأسمالي وأهدافها . وهناك العديد من المحاولات الأخرى والتي تتماشى جميعها مع هذا الرواج والانتشار والجدل الذي تصاحب مع ظهور مفهوم العولمة .

ثانياً : تأثرت محاولات الباحثين في تعريفهم للعولمة بانتماءاتهم الأيديولوجية والعلمية إلى جانب موقفهم من العولمة قبولاً ورفضاً .

ثالثاً : عكست هذه المحاولات التي قدمها مختلف الباحثين أهمية الدور الذي تؤديه ثورة الاتصالات والمعلومات ، في الدفع الإيجابي بعمليات العولمة ، والترويج لها في مختلف مجتمعات العالم .

١- السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ – ٣٢ .

رابعاً : الاختلاف فيما بين الباحثين حول تحديد مفهوم العولمة ، يؤكد أنها عملية معقدة ومركبة وتتضمن ديالبتيكية مستمرة بين العديد من الأبعاد منها الاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي ، والاجتماعي ، والتقني .

خامساً : أن العولمة عملية تتضمن بجانب أهدافها الإنسانية المعلنة ، أهدافاً أيديولوجية مستترة ، لا تخدم إلا مصالح دول المركز الرأسمالي ، وتعد العولمة آلية هذه الدول لتحقيق هذه المصالح ، في حين أن العولمة بالنسبة للدول الفقيرة – دول الأطراف – هي التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقاً ، والتي تفصل بين قدرات الشعوب علي تحقيق مطامحها ، والقرارات الكبرى التي تحدد مصيرها والتي تؤخذ دائماً عنها وخارج حدودها . (١)

ومما سبق تتبني الدراسة الراهنة التعريف التالي للعولمة : " هي ذلك المفهوم الذي يشير إلى مجموعة من العمليات التي تمتد نشاطاتها إلى مختلف النظم الاجتماعية ، في مختلف مجتمعات العالم أجمع ، وهذه العمليات تقودها دول المركز الرأسمالي وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بالاعتماد علي عدد من الآليات أهمها ، القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها ، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي ، وصندوق النقد ، والشركات المتعددة الجنسيات ، وثورة الاتصالات والمعلومات ، وهذه العمليات تتضمن هدفاً عاماً مستتراً هو تعميق تبعية دول الأطراف إلى دول المركز الرأسمالي بما يحقق مصالح هذا المركز اقتصادياً وسياسياً وثقافياً،وأهداف أخري معلنة تتمثل فيما يلي :

١ – اقتصادياً ، وتتضمن فرض النظام الرأسمالي علي مختلف النظم الاقتصادية في دول العالم وهذه العملية يطلق عليها رسملة العالم ، وذلك بالاعتماد علي عدد من الآليات أهمها الشركات المتعددة الجنسيات ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وهذه الآليات تؤدي الدور الحاسم في فرض التحولات الاقتصادية علي مختلف اقتصاديات العالم نحو التوجه الرأسمالي .

٢– سياسياً : تضاؤل دور الدولة ، وتوسيع مجالات الحرية الفردية ، وتزايد نشاطات المنظمات العالمية والجماعات الدولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة ، والتي تعمل على تحقيق الترابط والاندماج العالمي ، من خلال التركيز على عدد من القضايا العالمية ، منها

١– أحمد مجدي حجازي ، الثقافة العربية في زمن العولمه ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

انظر أيضاً :

– محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٨ .

على سبيل المثال : حقوق الإنسان وحرياته ، وقضايا المرأة ، وإحياء المجتمع المدني العالمي ، وغيرها من القضايا . ويتضمن البعد السياسي أيضاً الدور الرئيسي التي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن هذه القضايا وخاصة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، من خلال قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ويتوقف هذا الدور – دور الولايات المتحدة الأمريكية – على العديد من العوامل ، أهمها علاقة هذا التدخل بمصالحها الاقتصادية والسياسية ومدى تدعيمه لهذه المصالح .

٣- ثقافياً:محاولة فرض ثقافة معينة تخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية لدول المركز الرأسمالي،وهذه الثقافة في الغالب الاعم هي الثقافة الأمريكية،ويعمل على نشرها وتدعيمها لدى مختلف مجتمعات العالم ، وخاصة لدى أفراد وجماعات ومجتمعات دول الأطراف .

وقد حرص الباحث من خلال الرؤية الإجرائية السابقة لمفهوم العولمة على مراعاة أن العولمة هى مجموعة من العمليات التي تحدث فى مختلف النظم الاجتماعية ، لمختلف دول العالم ، مع مراعاة أن هذه العمليات لها أهدافها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهذا ما يؤكده " أنتونى جيدنز " Anthony Giddens ، عندما ذهب إلى أنه يجب ألا ننظر إلى العولمة على أنها عملية واحدة متكاملة تسير في اتجاه واحد . وإنما هي مجموعة من العمليات التي تتضمن العديد من التغيرات المركبة ذات النتائج المتداخلة [١]

(٣) الديمقراطية

الديمقراطية Democracy كمفهوم له تاريخ طويل ، أسهم فيه الفكر اليوناني ، وأضاف إليه تراث المسيحية والإسلام ، وطورته أفكار عصر التنوير والنهضة ، وعمقته تيارات وحركات وثورات عظيمة سياسية واجتماعية ، والديمقراطية بوصفها مفهوماً نظرياً يسعى إلى أن يتجسد عملياً ، إضافة إلى أنه مفهوم إشكالي بطبيعته ، وذلك أنه مفهوم متعدد بل مختلف الدلالات ، ولا يوجد له تعريف جامع مانع ، ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان ولو كان للديمقراطية هذا الشكل الجامد والمضمون العقائدي الأوحد ، لما استطاع الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات [*]

١- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة ، العدد ٢٨٦ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ١١٤ .

*- " فى هذا الصدد يؤكد " أوسيبوف " Osipov ، على أن عناصر الثقافة الديمقراطية توجد ولو بشكل أولى فقط في كل ثقافة قومية ، مادام يوجد في كل أمة جماهير كادحة ومستغلة تؤدي ظروف حياتها حتماً إلى نشأة أيديولوجية ديمقراطية " انظر في ذلك :

- أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع ، ترجمة سمير نعيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٩ .

دون أن يتصادم مع الجوهري من عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة .[١]

وتعود الجذور التاريخية لمصطلح الديمقراطية إلى الحضارة اليونانية ، وذلك مثل كلمات أخري عديدة تنتهي بالمقطع " Cracy " ، فالديمقراطية مشتقة من كلمة يونانية وتعني الحكم بواسطة الشعب ، أو حكم الشعب للشعب .[٢] ويعد هذا هو المعني المثالي للديمقراطية ، ويؤكد " روسو " Rousseau علي أن هذا المعني المثالى للديمقراطية غير قابل للتنفيذ في الواقع الراهن ، في ظل المجتمعات الحديثة المعقدة ، ذات التعداد السكاني الكبير .[٣]

ونظراً لما يثيره مفهوم الديمقراطية من جدل ، إضافة إلى تعدد الرؤى التي تعرضت له وتباينها من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية ، كذلك تعدد ما يثيره من قضايا ، منها علي سبيل المثال : الديمقراطية كنظام للحكم ، الديمقراطية بوصفها أيديولوجية سياسية ، الديمقراطية باعتبارها أسلوباً للحياة فإنه من هذا المنطلق سوف يعرض الباحث لمفهوم الديمقراطية من خلال النقاط التالية:

(أ) الديمقراطية كنظام للحكم .

(ب) الديمقراطية كأسلوب للحياة .

(ج) الديمقراطية بين الليبرالية والماركسية .

(د) الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة .

أولاً : الديمقراطية كنظام للحكم :

هناك العديد من محاولات الباحثين ، والتي تتناول مفهوم الديمقراطية كنظام سياسي وفلسفة للحكم ، وذلك من خلال التركيز علي تعريف الديمقراطية من خلال إبراز الأوجه والأبعاد السياسية والقانونية والدستورية ، مع عدم تجاهل المشاركة السياسية للأفراد .

ومن هذه المحاولات التي تعبر عن هذا الاتجاه ، رؤية " ألبرت ويل " Albert Weale الذي يذهب إلى أن الديمقراطية هي نظام للحكم ، يعتمد في اتخاذ القرارات المهمة حول المسائل القانونية والسياسية في داخل الدولة ، علي الرأي العام ، الذي يقوم المواطنون بالتعبير عنه رسمياً في المجتمع ، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ، في

١- علي خليفة الكواري ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٩ .

2 – Anderw Heywood , Politics , op. Cit , p. 75 .

3 – Victor Gourevtch , Rousseau .... The Social Contract and Other Later Political Writing , Cambridge University Press , Cambridge , 1997 , p. 91 .

إطار تتساوي فيه الحقوق السياسية.[١] وهذا التعريف يؤكد علي أهمية مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات ، وإن كان يقصرها علي المسائل القانونية والسياسية المهمة فقط .

ويتفق التعريف السابق مع رؤية " محمد كامل الخطيب " الذي يذهب إلى أن الديمقراطية نظام للحكم ، يعني الاحتكام إلى البشر فى شئون الحكم وتداول السلطة .[٢] والملاحظ علي هذا التعريف أن الباحث يوسع من قاعدة المشاركة في شئون الحكم ، وذلك من خلال استخدامه لمصطلح البشر ، دون اعتبار لوجود أية معايير أو ضوابط لهذه المشاركة . وهذا ما تجنبه " السيد حنفي " في محاولته لتعريف الديمقراطية ، عندما ذهب إلى أنها النظام السياسي الذي يشترك فيه جميع المواطنين الراشدين في الفرص المتكافئة في اتخاذ القرارات اللازمة .[٣] أما " ميشيل ساورد " Micheal Saward ، فيذهب إلى أن الديمقراطية هي نظام حكم يعتمد عليه في رسم السياسة العامة وتنفيذها من خلال الإدارة المعبرة والحرة لجميع فئات الشعب من خلال المساواة في الحقوق والواجبات .[٤]

ويلاحظ علي تعريف " ميشيل ساورد " Michcal Saward أنه أكد علي أهمية المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات الشعب ، وهذه الرؤية تتفق مع ما يؤكده " تشارلز اندريان " Charles F.Andrain حينما ذهب إلى أنه لابد أن تتضمن الديمقراطية ارتباطاً واسع النطاق بين الحرية والمساواة ، بمعني أن يمتلك المواطن الحرية والمساواة للاشتراك في المنظمات التي تعمل علي تحويل تطلعاته السياسية إلى قرارات عامة .[٥] ويضيف قاموس علم الاجتماع إلى حرية الاشتراك في المنظمات وحرية التعبير ، وحرية الصحافة .[٦]

1-Albert Wealy . Demoracy , Macmillan Press , London , 1999 , p . 14 .

٢- محمد كامل الخطيب ، مقالة في المجتمع المدنى ، مجلة الطريق ، العدد الخامس ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٨ .

٣- السيد حنفي ، السياسة والمجتمع ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٩ .

4 – Micheal Saward , The Terms of Democracy , Polity Press, Cambridge,1998 , p. 8 .

5 – Charles F.Andrain , Comparative Political Systems , M.E.sharpe , New York , 1994 , p. 5 .

6 – A Team of Experts , Dictionary of Sociology , Anmol Publications , New Delhi , 2000 , p. 81 .

وفي هذا السياق نفسه يؤكد " إدوارد شيلز " Edward Shils علي الجانب المؤسسي لمشاركة الأفراد ، حيث يشير إلى أن الديمقراطية تقوم علي الحكم من خلال مؤسسات المجتمع المدني Civil Society ، والمؤسسات التمثيلية . (١)

وإضافة للمحاولات السابقة ، يلاحظ أن هناك عدداً من الباحثين ، صاغوا تعريفات للديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم من خلال تركيزهم علي أهمية الانتخابات ، وذلك باعتبارها مبدأ أساسياً ومهماً للديمقراطية . (٢) وفي هذا الصدد يقدم " شومبيتر " Joseph Schumpeter تعريفاً للديمقراطية جاء فيه أنها نظام تتخذ في إطاره الإجراءات المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق الانتخابات . (٣) ويضيف إلى ما سبق ، أن الديمقراطية ليست مقتصرة علي المشاركة في صناعة القرار السياسي Political Decision من خلال الانتخابات فقط ، إنما لابد أن تكون هناك درجة من التأثير السياسي للجماعات ، بل والمشاركة من خارج النظام الانتخابي أيضاً . (٤)

ويؤكد " أنتوني جيدنز " Anthony Giddens علي ضرورة أن يكون النظام الانتخابي قائماً علي نظام حر ونزيه ولا يعتريه الفساد ، حتى تكون الديمقراطية حقيقية ومعبرة عن إرادة الشعب . (٥)

ويضيف " صلاح بيومي " بعداً جديداً في محاولته لتعريف الديمقراطية ، حيث أكد علي أن الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم تستمد منه الحكومات شرعيتها ، يعتمد علي مبدأين هما : تعدد الأحزاب ونظام الانتخابات . (٦) وهذا ما يؤكده " أكرم شحيدة " عندما يذهب إلى أن التعددية الحزبية هي جوهر العملية الديمقراطية . (٧)

---

1 - Reece McGee and Others , Sociology , Holt Rinchart , New York , 1980 , p. 403 .
2 – Micheal Ruch , Politics and Society ... An Introduction to Political Sociology , Prentice Hall , New York , 1992 , p. 79 .
3 – Charles F.Andrian , Compertive Political Systems , op. Cit , p. 4 .
4 – Edgar F. Borgatta , Marie L. Borgatta , Encyclopedia of Sociology . Vol.1 Mac Macmillan publishing company , New york , 1992 , p. 432 .
5 – Anthony Giddens , Sociology , Polity Press , Cambridge , 1997 , P. 292 .
٦- صلاح بيومي ، الديمقراطية والحرية والشورى ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثاني ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ٢٠٣ .
٧- أكرم شحيدة ، النظام الاشتراكي وسمات المرحلة الراهنة ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٩ ، المجلس الوطنى للثقافة العربية ، الرباط ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٣٦ .

مما سبق يمكن الإشارة إلى أن الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم تقوم علي عدد من المبادئ أهمها :

١ – المشاركة السياسية الواسعة لأفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي .

٢ – المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات السياسية ، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية التي يشغلونها ، أو انحدارهم الطبقي ، أو انتماءاتهم الدينية ، أو ألوانهم ، فالجميع متساوون .

٣ – الحرية ، وهي تعبير عن قدرة الإنسان في التعبير عن ذاته ووجوده ، أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين ، وبكفالة القانون .

٤ – الصفة التمثيلية لكل من يشغل منصباً في نظام الحكم ، أي يتم اختيار القادة من خلال نظام انتخابي حر ونزيه .

ثانياً : الديمقراطية كأسلوب للحياة

يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الديمقراطية أكثر من مجرد شكل أو نظام للحكم ، فهى أولا وغالباً فلسفة للمجتمع الإنساني ، وأسلوباً للحياة ، ومجموعة من الأفكار والاتجاهات تحرك وتوجه سلوك أعضاء المجتمع ، كل واحد نحو الآخر ، ليس فقط في شئونهم السياسية وإنما أيضاً في علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك نحو الأفضل .[١]

وفي إطار هذا الاتجاه يؤكد " محمد عاطف غيث " على أن الديمقراطية مصطلح يشير إلى طريقة في الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصاً متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع ، وتحقيقه لأهدافه العليا .[٢]

والديمقراطية كأسلوب للحياة تتضمن أيضا المساواة الاجتماعية بين الأفراد ، في مختلف الجماعات الاجتماعية ، وتتضمن أيضا حرية المؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع .[٣] وفي هذا السياق نفسه ، يذهب " بسام الطيبي " إلى أن الديمقراطية أسلوب

١- صلاح بيومى ، الديمقراطية والحرية والشورى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

٢- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ .

انظر أيضا :

– محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٠ ، ص ٢٥٨ .

3 - Nelly p. Stromquist, Woman in the Third World, Garland Publishing, New York, 1998 p.71.

للحياة داخل المجتمعات يتم من خلاله صياغة نظام معين للعلاقات الاجتماعية القائمة على أساس المشاركة .[١]

ويلاحظ على المحاولات السابقة ، أنها تنظر إلى الديمقراطية كأسلوب حياة ، ولكنها لا تتعرض للكيفية التي يتم من خلالها اكتساب هذا الأسلوب في الحياة وتجذيره ، وهذا ما تضيفه محاولة " كريم أبو حلاوة " الذي يذهب إلى أن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً بقدر ما هي أسلوب في الحياة ، تزداد - بصفة خاصة - بقدر مطاولتها كافة مجالات المجتمع ، في المؤسسات ، والمدارس ، والأحزاب ، والنقابات ، والمصانع ، والجامعات ، وأشكال التنشئة الاجتماعية ، والتربية ، وصيغ التنظيم والإدارة .[٢]

ويتأكد المعنى السابق ، من خلال ما يشير اليه أحد الباحثين ، وهو أن الديمقراطية كأسلوب للحياة يتم تدعيمه من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية . التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية المختلفة داخل أي مجتمع .[٣]

ويدافع " شوقي جلال " عن هذه الرؤية ، مشيراً إلى أن اعتبار الديمقراطية نظاماً للحكم فقط ، يعد تفريغ للديمقراطية من تاريخها وشموليتها لمجموعة أنشطة المجتمع ، حيث أن الديمقراطية هي ثقافة أو آلية اجتماعية ، أو هي أداة المجتمع المعنوية المتلاحمة مع وجوده المادي في تعامله مع الواقع .[٤]

وفي سياق حديثه عن ديمقراطية الحوار يؤكد " ميللر " Miller على أن إمكان الديمقراطية يتحقق من خلال الانعكاسية الاجتماعية لها ، أي أنها تصبح شرطاً لكل من الأنشطة اليومية ، أي تمثل نمطاً حياتياً شائعاً بين أفراد المجتمع ، وتمتد أيضا إلى أشكال أكبر من التنظيمات الاجتماعية .[٥]

١- بسام الطيبي ، البناء الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطيه ، في أزمة الديمقراطيه في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٧٥ .

٢- كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، عالم الفكر ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت . مارس ١٩٩٩ ، ص ٢١ .

3- James W . Vander, Sociology, McGraw – Hill publishing Company, New York, 1990 . p . 241 .

٤- شوقي جلال ، اليسار العربي وسوسيولوجيا الفشل ، عالم الفكر ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو ١٩٩٨ . ص ٢٠٢ .

٥- أنتوني جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

مما سبق ، يتضح أن أصحاب هذا التيار يؤكدون على أن الديمقراطية أسلوب للحياة الاجتماعية ، ويتم اكتسابه وتدعيمه من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية ، التي تقوم بها وسائط التنشئة المختلفة ، والتي منها الأسرة ، والمدرسة ، والأحزاب ، والنقابات ، وغيرها . ومن خلال عمليات التنشئة الاجتماعية عبر المراحل العمرية المختلفة للأفراد ويمكن تجذير الديمقراطية وقيمها داخل البناء الثقافي للمجتمع .

وكرد فعل للتيار الأول الذي يعد الديمقراطية نظاماً للحكم فقط ، والتيار الثاني الذي يتعامل أصحابه مع مفهوم الديمقراطية كأسلوب للحياة ، ظهر تيار ثالث توفيقي . يؤكد أنصاره على صعوبة الفصل ما بين الديمقراطية كنظام للحكم والديمقراطية كأسلوب للحياة ، ويعبر " ماكيفر " R .Maciver عن هذا التيار عندما يقول " إننا لا نعرف الديمقراطية بروحها عندما تكون شكلاً أو نظاماً للحكم ، ولكن الناس قد ناضلوا للحصول على الديمقراطية ليس من أجل هذا الشكل.ولكن من أجل طريقة الحياة التي تدعم وتعزز هذه الديمقراطية . [١]

ويؤكد " طه حسين على أن الديمقراطية تتصل بالحياة الاجتماعية ، وبالعلاقات بين الأفراد والعلاقات بين الطبقات ، وبالنظام الاجتماعي بوجه عام ، وبالنظام الاقتصادي أيضاً ، وتتصل بالسياسية ، من حيث هي الأداة التي توجد حكومة ، تتمكن من إنصاف الضعيف والفقير من الغني ، وتحقق العلاقات التي تقوم على العدل بين الأفراد والجماعات والطبقات.[٢] وهذا المعنى يعبر عنه " محمود أمين العالم " عندما يقول " إن الديمقراطية شكل سياسي للحكم يخدم مضموناً اجتماعياً لهذا الحكم . [٣]

وفي إطار محاولته لتعريف الديمقراطية يربط " سعد الدين إبراهيم " بين الديمقراطية كنظام للحكم والديمقراطية كأسلوب حياة ، فيؤكد على أن الديمقراطية في معناها الواسع هي المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه . وهذا الثالوث المعياري – المشاركة والمراقبة والمحاسبة – هي قواعد وسلوكيات نتعلمها ، نتعامها أولاً في

١- صلاح بيومي ، الديمقراطية والحرية والشورى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣

ولمزيد من التفاصيل حول آراء " ماكيفر " عن الديمقراطيه ، انظر :

– إدوارد م . بيرنز ، النظريات السياسيه في المعالم المعاصر ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٧ – ٢٩ .

٢- كمال حامد معيث ، طه حسين مصادرة الفكرية ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٨ .

٣- محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة ، ومن الدين إلى العمل ، وبتعلم هذه القواعد والسلوكيات فقط يكون الفرد مواطناً مهيئاً للمطالبة بالديمقراطية وممارستها في المجال السياسي وعلى مستوى الدولة .[١]

وبعد مناقشته لعديد من تعريفات الديمقراطية ينتهي : ألبرت ويل " Albert Weale إلى أن الديمقراطية كأسلوب يجب أن يحكم المؤسسات السياسية ، والمؤسسات الاجتماعية ومن أجل ذلك يجب أن يكون هناك المدرسة الديمقراطية ، والجامعة الديمقراطية ، والأسرة الديمقراطية وهذه المؤسسات هي التي ستعمل على تجذير الديمقراطية في داخل النظام السياسي .[٢]

مما سبق يتضح أن هناك اختلافاً وتبايناً بين رؤى مختلف الباحثين للديمقراطية ، وبعيداً عن أسباب هذا التباين ، فإن الدراسة الراهنة تؤكد على أن الديمقراطية ، وإن كانت نظاماً للحكم ، وأسلوباً داخل المؤسسات السياسية ، فإن تعميق الديمقراطية والمحافظة على تواجدها داخل هذه المؤسسات بالشكل الإيجابي والمستمر ، لا يتسنى تحقيقه إلا من خلال تجذر الديمقراطية في البناء الثقافي والقيمي للمجتمع ككل ، وهذه الأخيرة لا تظهر داخل المجتمعات إلا من خلال كون الديمقراطية سمة سائدة داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية للمجتمع ، من هنا فإن الدراسة الراهنة تؤكد على أن الديمقراطية الحقيقية يجب أن تمتد لتطول كافة النظم والمؤسسات الموجودة داخل المجتمع ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

ثالثاً الديمقراطية بين الليبرالية والماركسية

احتدم الصراع طوال القرن العشرين ، بين أنصار كل من التيار الليبرالي ، والتيار الماركسي ، وذلك من أجل أن يثبت أنصار كل تيار ، كفاءة النظرية التي يناصرها ، ويقدمها على أساس أنها هي النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، الذي يمكن في إطاره تحقيق السعادة لبني البشر ، وتخليصهم من التعاسات التي يتعرضون لها في حياتهم ، ولم يكن مفهوم الديمقراطية بعيداً عن هذا الصراع ، بين أنصار كل من التيارين ، لذلك سوف يعرض الباحث لرؤية كل تيار للديمقراطية وذلك فيما يلي :

١- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، دار قباء ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٦٩ .

2- Albert Weale, Democracy, op . cit , p . 16 .

(١) الديمقراطية والاتجاه الليبرالي

لا توجد أية محاولة تفسيرية لأي مفهوم سياسي في علم السياسة العام أو علم الاجتماع السياسي ، تخلو من الإشارة إلى الليبرالية Liberalism ، وذلك لأنها هي الأيديولوجية السائدة في مجتمعات المركز الرأسمالي ، إضافة إلى أنها تعد في معظم دول العالم الأيديولوجية المثلى لأي نظام .[١]

وفي إطار هذا التيار ، طرح أنصار الديمقراطية الليبرالية [*] Liberal Democracy والتي تعد الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية ، وهي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين ، نشأتا تاريخياً في ظروف متباينة ، ولكل منها جوهرها الخاص بها ، ونتيجة لذلك فإن عملية التزاوج هذه كان لها مشاكلها وتناقضاتها ، وهاتان الفلسفتان هما الديمقراطية ، والليبرالية .[٢]

والليبرالية باعتبارها مصطلحاً أساسياً في الفكر السياسي ، تضمن أكثر من معنى واحد ولكن هذه المعاني جميعاً لا تبتعد بأية حال عن الاشتقاق الأصلي للمصطلح من الكلمة اللاتينية Liber أي التحرر ، فهي عموماً تعبر عن وجهة نظر أولئك الذين يبحثون عن درجة أكبر من التحرر .[٣]

ولقد ظهرت جذور الفكر الليبرالي من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين ، خاصة منذ القرن السابع عشر في إنجلترا وفرنسا ، كما أنها وجدت أهم تطبيقاتها في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر . ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن العصر الذهبي للفكر الليبرالي في التطبيق خلال القرن التاسع عشر ، قد اصطحب ازدهار الثورة الصناعية ونموها في إنجلترا او ما عرف باسم النظام الرأسمالي .[٤]

1- Andrew Heywood, Politics, op . cit, p . 42 .

* - هناك عدد من الباحثين يرفضون ربط الديمقراطية بأي اتجاه نظري ، وعلى رأس هذا التيار يأتي " ماكفر " الذي يقول " من جوهر الديمقراطية ألا تكون مقيدة بأي مذهب أو برنامج ، ويجب تحرير الديمقراطية من الارتباط مع أي مذهب أو أيديولوجية " انظر في ذلك :

- ادوارد م . سبرنز ، النظريات السياسية في العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢-على الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي . في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

٣- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهجية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٥ ، ص ١٥١ .

٤- السيد حنفي عوض ، المجتمع والسياسة ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

والليبرالية تعبر عن ذلك المذهب الذي يضع الفرد في مكانة مطلقة أعلى من الجماعة ، ويعطي الأولوية للمصالح الشخصية على المصالح الاجتماعية ، الأمر الذي يتجلى في إيمانه المطلق بالحريات الفردية : حرية العمل ، وحرية التملك ، وحرية التعاقد ، وحرية التجارة ، وحرية الاعتقاد والتفكير ، وحرية التعبير . وهي الحريات التي لو توافرت لأمكن للفرد أن يعظم من حجم منفعته الشخصية . ولهذا كثيراً ما يستخدم مصطلح المذهب الفردي Individualism كبديل لمصطلح الليبرالية .[١]

ويعتقد أنصار المذهب الليبرالي ، أن مصلحة المجتمع ما هي إلا مجرد تجميع حسابي للمصالح الفردية ، ومن هنا فإذا استطاع كل فرد أن يحقق مصالحه الشخصية ، فإن مصلحة المجتمع تكون قد تحققت أيضاً وكأن الفرد حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية ، فإنه يحقق دون أن يدري مصلحة الجماعة . ومن خلال هذا التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فقد وقفت الليبرالية منذ فجر ظهورها - بشكل عام - ضد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وطالبت بأن تكون الحكومة مجرد حارس للحريات الفردية لردع أي اعتداء عليها .[٢]

والربط بين الديمقراطية والليبرالية ، هو في المقام الأول ربط أيديولوجي ، حيث إن الليبرالية قد تخلقت أولاً ثم تم دمقرطتها،بعد توسيع الحقوق والحريات التي دافعت عنها .[٣] ومنذ ذلك الحين جاء الربط بين الديمقراطية والليبرالية ، كنظام سياسي نهض على أساسه نظم الحكم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتشر في أرجاء العالم الأخرى ، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره ، وأصبحت الديمقراطية الليبرالية جزءاً من الثقافة المرتبطة بالتحولات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر .[٤]

وتتمثل المصادر الأساسية للديمقراطية الليبرالية في كل من :

(أ) التيار الاقتصادي الليبرالي .

(ب) التيار السياسي الليبرالي .

١- رمزي زكى ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، عالم المعرفه ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثانى ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٣٢ .

٢- المرجع السابق ، ص ٣٢ .

٣- ثناء فؤاد عبد الله ، الديمقراطية بين المفهوم والممارسة ، مجلة الديمقراطية ، العدد الخامس ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، شتاء ٢٠٠٢ ، ص ١٩٥ .

٤- علي الدين هلال ، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي ، عالم الفكر ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيه ١٩٩٨ ، ص ١٠٩ .

(ج) المدرسة النفعية Utilitarianism .

ويقوم التيار الاقتصادي الليبرالي علي فكرة جوهرية هي الحرية الاقتصادية ، بمعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، أو أن يكون هذا التدخل محصوراً في أضيق الحدود ، ويظهر تأثير أصحاب المذهب الطبيعي واضحاً في أفكار هذا التيار ، والذي تلخصت فلسفته – المذهب الطبيعي – في شعار دعه يعمل دعه يمر " . (١)

أما التيار السياسي الليبرالي فيرجع بصفة خاصة إلى أفكار " جون لوك " John Locke والذي يقول عنه " مارك جولدى " Mark Goldi أنه منظر الليبرالية السياسية Political Liberalism الأول ، من خلال عرضه وحديثه عن قوانين الطبيعة ، وهي قوانين مطلقة تتضمن في الأساس حقوق الأفراد الطبيعية ، إضافة إلى أفكاره المهمة التي تعبر عن عمق إيمانه الصادق بالحرية ، والحقوق الإنسانية وكرامة بني البشر ، ويربط " لوك " بين مشروعية احترام الدولة والخضوع لها ، وبين مدي محافظتها على الحقوق الطبيعية للأفراد . (٢)

أما المدرسة النفعية والتي أسسها " بنتام " Bentham (١٧٤٨ – ١٨٣٢) فقد كانت أيضاً أحد المصادر المهمة التي أثرت علي الفكر الديمقراطي الليبرالى ، وقد أرست هذه المدرسة القانون والدولة والحرية علي أساس نفعي ، بمعني أن أساس الحياة يسودها " سيدان " هما الألم واللذة ، فهما وحدهما اللذان يحددان ما يتعين الإقدام عليه من أفعال ، وما ينبغى التقاعس عن اقترافه . وقد نادي " بنتام " بترك كل فرد حراً في تقرير مصلحته بدافع من أنانيته سعياً وراء اللذة ودون خشية ضرر يلحق بالجماعة نتيجة هذا المسلك ، نظراً لوجود انسجام تلقائي يؤدي إلى تحقيق حياة اجتماعية أكثر سعادة ، وقد كانت هذه المدرسة النفعية هي المصدر المهم الذي استمدت منه الديمقراطية الليبرالية أفكارها عن الحرية بشقيها السياسي والاجتماعي . (٣)

وانتقالاً من الجذور والروافد الفكرية للديمقراطية الليبرالية ، إلى مستوي التطبيق ، يلاحظ أن النظم الديمقراطية قد قامت علي عدة أسس هي : (٤)

---

١ – إكرام بدر الدين ، مفهوم الديمقراطية الليبرالية ، فى التطور الديمقراطي فى مصر ، تحرير علي الدين هلال ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٠ .

2 – Mark Goldi , Locke .... Political Essays . Cambridge University Press . Cambridge , 1997 , p.p. 81 – 82 .

٣– إكرام بدر الدين ، مفهوم الديمقراطية الليبرالية ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

٤– ثناء عبد الله ، الديمقراطية بين المفهوم والممارسة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

أولاً : التعددية السياسية Political Pluralism ، والتي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها ، ومن ثم إمكانية التغيير السلمي .

ثانياً : القرار السياسي Political Decision ، وهو ثمرة التفاعل بين كل القوي السياسية ، ومن ثم الوصول إلى حل وسط من خلال المساومة .

ثالثاً : احترام مبدأ الأغلبية ، كأسلوب لاتخاذ القرارات والحسم بين وجهات النظر المختلفة .

رابعاً : المساواة السياسية Political equality ، والتي تتمثل أساساً في إعطاء صوت واحد لكل مواطن ، أو بمنعي المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات السياسية .

خامساً : مفهوم الدولة القانونية ، وأهم عناصرها : وجود الدستور ، والفصل بين السلطات ، وخضوع الحكام للقانون ، وانفصال الدولة عن شخص حكامها ، وتدرج القواعد القانونية ، وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين،وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية علي الهيئات الحاكمة .

هذا وقد تعرضت الديمقراطية الليبرالية لانتقادات مهمة علي المستويين النظري والعلمي فافتراض أن المجتمع الليبرالي قادر على تعظيم منافع الأفراد ، أصبح محل شك ، باعتبار أن هذا التعظيم يتوقف علي نمط توزيع الموارد في المجتمع ، الذي يؤثر علي تكافؤ الفرص بين الأفراد ، وأن السوق توزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد ، وحجم ما يسيطر عليه من موارد ، وليس وفقاً لعمله أو حاجته ، دعم من ذلك التراجع التدريجي للمنافسة الحرة في السوق .

وبعبارة أخرى فإن المجتمع الليبرالي لم ينشئ من المعطيات المادية ما يسمح بضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها ، فكل حرية من الحريات تتضمن جانبين " جانب الحق " الذي ينص عليه القانون ، وجانب القدرة " التي توفرها الظروف الاجتماعية ونمط توزيع الموارد في المجتمع ، فكم من حريات نصت عليها القوانين ، ولكن القدرات اللازمة لممارستها ظلت رهينة لشريحة محدودة من المواطنين . ومن ثم برزت المفارقة بين الحريات التي تدافع عنها الديمقراطية الليبرالية ، والقدرات التي يوفرها نمط توزيع الموارد في النظام الرأسمالي . (١)

كما أصبح مفهوم حرية الاختيار محل شك ، فتحدث " هربرت ماركيوز " Herbert Marcuse عن عملية تضييق العالم السياسي للإنسان ، بما يتضمنه من تقييد لحدود الاختيار والحوار ، وذلك من خلال أدوات الإعلام الحديثة ، ودورها في التأثير علي أذواق

١- علي الدين هلال ، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

الناس واختياراتهم ، ومن طبيعة القضايا المطروحة للحوار السياسي وانخفاض درجة المشاركة السياسية في المجتمع . (١)

وفي القرن التاسع عشر ، تحدث " موسكا " Mosca ، و" باريتو " Pareto (*) عن التفاوت في الكفاءات والمهارات والقدرات البشرية ، وهو ما يمثل الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية ، ومن هنا وصف " باريتو " الديمقراطية بأنها عواء إذاعة الضعفاء ، كذلك هناك ما أسماه " ميشيلز " R. Michels بالقانون الحديدي للأوليجاركية iron low of oligarchy بعد دراسته لعدد من الأحزاب في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولي ، وصل إلى أن هناك اتجاه عام في الأحزاب ، وكل التنظيمات الكبيرة كالنقابات ، إلى نمو جهازها الإداري الأمر إلي يحول دون قيام ديمقراطية حقيقية بداخلها . (٢)

(٢) الديمقراطية والاتجاه الماركسي :

يتعرض الباحث فيما يلي لمفهوم الديمقراطية على ضوء الفكر الماركسى ، وذلك من منطلق أن الديمقراطية ليست ابنة أو ثمرة للمجتمع أو أيديولوجيا بعينها ، وإنما هي تاريخ متصل من تراكم الخبرات السياسية والاجتماعية والإنسانية . ولاشك في أن هذا التراكم يفضي دائماً إلى مزيد من الاتساع الشكلي ، والعمق المضمونى لمفهوم الديمقراطية . إضافة إلى أن أهمية أفكار " كارل ماركس " Karl Marx (١٨١٨ – ١٨٨٣) في علم الاجتماع السياسي لا تكمن في أنه قدم طائفة من المفاهيم والأدوات التصورية والتحليلات النظرية التي تنطوي علي ثراء وعمق واضحين ، ولكن لأن كتاباته استمرت تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية لعدد كبير من أقطار هذا العالم . (٣)

١- المرجع السابق ، ص ١١٤ .

*- " باريتو " و " موسكا " و " ميشيلز " ، ترتبط أسماؤهم باتجاه نظري فى علم الاجتماع السياسى عرف باسم نظرية الصفوة Elite Theory ، ولقد كان أصحاب هذه النظرية لا يعادون الاشتراكية فحسب ولكن الديمقراطية الليبرالية أيضاً كما تعبر عنها أي حركة تحاول أن تمنح الجماهير دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية " لمزيد من التفاصيل حول نظرية الصفوة ، وأفكار " باريتو " ، انظر :

- على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٤٤٣-٤٦٥ .

- إسماعيل على سعد ، نظرية القوة – مبحث في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤١ – ١٩١ .

٢- ثناء فؤاد عبد الله ، الديمقراطية بين المفهوم والممارسه ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

٣- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

وسوف يقدم الباحث في البداية عرضاً موجزاً لأهم المقولات الماركسية ، ثم يتجه بعد ذلك مباشرةً إلى تحليل الرؤية الماركسية لمفهوم الديمقراطية . إذ إنه من العسير عرض هذه الرؤية دون إدراكها في السياق الكلي للفكر الماركسي .

يتلخص محتوي الفكر الماركسي في النظريات الثلاثة التالية : [١]

١ – نظرية المادية الجدلية .

٢ – نظرية المادية التاريخية .

٣ – نظرية لاقتصاد السياسي .

والموضوع الأساسي للمادية الجدلية Dialectical Materialism ، هو القضية الفلسفية التي تدور حول علاقة الوعي بالوجود . وموقف الفلسفة الماركسية من هذه القضية هو أنها تسلم بأن المادة والوجود أساس الوعي أو الفكر . فالوجود هو الأولي ، والوعي هو الثانوي ، وهي تسلم بالأساس المادي للعالم وبإمكانية فهمه ومعرفته ، كما أنها تدرس هذا العالم المادي بوصفه في حالة حركة وتطور مستمرين ، علي أساس جدلي أو ديالكتيكي . وتكشف المادية الجدلية عن أكثر القوانين التي تحكم تطور العالم المادي عمومية ، أي تلك القوانين التي تحكم مجالات الواقع كافة . فكل الموضوعات الحية وغير الحية وكذلك ظواهر الحياة الاجتماعية والوعي تتطور علي أساس قوانين الجدل الأساسية . وصراع الأضداد ، وقانون التحول الكمي ، وقانون النفي ، كما تدرس المادية الجدلية أيضاً القوانين التي تحكم المعرفة بوصفها عملية والتي تعكس قوانين العالم الموضوعي . [٢]

أما المادية الجدلية التاريخية Historical Materialism ، فإنها تحاول أن تجيب عن السؤال التالي : ما الذي يحدد سير التاريخ ، وهل يخضع لقوانين موضوعية ضرورية ، أم أنه من صنع الصدف العمياء ؟

١– إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

" هناك عدد من الباحثين في علم الاجتماع ، يشيرون إلى أن الماركسية تتكون من شقين منكاملين هما : المادية الجدلية ، والمادية التاريخية فحسب " انظر في ذلك :

– سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٢ .

– عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، العدد ٤٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ١٠٠ .

٢– سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ . ولمزيد من التفاصيل حول الماديه الجدلية ، انظر:

– إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ – ٤٢ .

أن المـــادية التاريخية تدرس إذن المجتمع من خلال التحولات التاريخية التـــي تطـــرأ عليه . وهي تنظر للمجتمع نظرتها إلى عضوية حية في حالة تطور دائم ، تربط مـــا بـــين الافراد فى داخلها بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة . ومن بين هذه الروابط تبرز الماركسية الروابط انمادية للإنتاج وتعتبرها في نهاية التحليل عوامل حاسمة ، تـــؤدي دور الموجه والمحدد للروابط الأخرى . (١)

أما نظرية الاقتصاد السياسي ، فإنها تحاول البحث في تطـــور العلاقـــات الاجتماعيـــة للإنتاج ، وتحليل القوانين التي تتحكم في الإنتاج . وفي توزيع الخيرات المادية في المجتمع البشري خلال المراحل المتعددة لتطوره . (٢)

وعلي ضوء المقولات النظرية السابقة أوضح " ماركس " Marx المضمون الطبقـــى للديمقراطية البرجوازية ، وكذلك حدودها ونواقصها بالنسبة للجماهير الكادحة ، ولـــم يعـــد "ماركس " هذه الديمقراطية مزيفة ، بل اعتبرها حقيقة صحيحة ومهمة رغـــم نواقصـــها ، كذلك اعتبرها تقدما مهماً في تاريخ الإنسانية لا يقارن مع تخلف النظم الاستبدادية السابقة ، لذلك فإن الطرح الماركسي اعتقد أن النظام الاشتراكي في الممارسة لا ينكر الحقوق الشكلية بل يحترمها ويطورها فيعطيها مضموناً أعمق وأوسع ، من خلال إلغاء الملكيـــة الخاصـــة لوسائل الإنتاج (*) means of production ، وهي السبب في تفريـــغ الديمقراطيـــــة من مضمونها بالنسبة للجماهير الكادحة . (٣)

ومن هنا فالماركسية تؤكد علـــي أن الاشـــتراكية Socialism هامـــة وضـــرورية للديمقراطية ، وذلك لأن الديمقراطية تحتاج أكثر ما تحتاج إلى مطلب مهم هو المســـاواة ، وهذه المساواة لن تتحقق بالشكل المناسب إلا من خلال الاشتراكية . (٤)

١- المرجع السابق ، ص ٤٣ .

٢- المرجع السابق ، ص ٦٨ .

*- تتفق الرؤية الماركسية المعادية للملكية الخاصة مع مقولة " روسو " Rousseau التي يؤكد فيها على أن الملكية الخاصة والنزف والإمعان في الشهوات ، هي سبب كل التعاسات المكدسة التـــى تقـــع علـــي رءوس ملايين الفقراء ، والتي يحتملها الشعب لما طال إبهامه أنها اصلح الأنظمة للوجود الاجتماعى " انظر فى ذلك :

- محمد حسنين هيكل ، جان جاك روسو ... حياته وكتبه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

٣- سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣

4 – John E.Roemer , Future for socialism , Harvard university press , Cambridge 1994 , p. 109

وانتقال المجتمع من مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية يستوجب أن تقوم البروليتاريا (*) Proletariat برسالتها ، التي تتلخص في أنها : مدعوة تاريخياً لإحداث التحول الاجتماعي في حياة العالم ، من خلال الثورة على الدولة ، التي تنظر إليها الماركسية علي أنها أداة قمع طبقي ، وتؤدي هذه الثورة إلى تحول الدولة من دولة البرجوازية إلى دولة البروليتاريا ، وهي المرحلة التي تطلق عليها الماركسية اسم " مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا " والتي يقصد بها " ماركس " Marx وانجلز Engles ، نموذجاً للدولة من نوع جديد يختلف جذرياً عن جميع أنواع الدول السابقة عليه ، نموذجاً تتوفر فيه العديد من الخصائص والسمات والتي من أهمها :

(أ) أن يكون علي رأس المجتمع الجديد جهاز منتخب بالاقتراع العام ، يقوم بالمهام التشريعية والتنفيذية معاً .

(ب) تلغي السلطة القمعية للحكومة والجيش ، والبيروقراطية المركزية .

(ج) تنزع عن البوليس السياسي مهامه السياسية .

(د) النواب والموظفون في جميع فروع الإدارة يتقاضون مرتباً لا يتجاوز أجرة العامل .

(هـ) هدف دكتاتورية البروليتاريا تحويل جهاز الدولة من سيد إلى خادم المجتمع . (١)

ودكتاتورية البروليتاريا هي التي تحقق – في نظر الماركسية – ديمقراطية البروليتاريا . وهذه الأخيرة يقصد بها نموذج جديد ، وشكل أعلي من الديمقراطية البرجوازية . فبفضل هذه الديمقراطية يشارك العمال في إدارة الشئون العامة ، ويخلقون الشروط الملائمة لتطور الفاعلية الاقتصاديه والسياسية للجماهير باتجاه بناء الاشتراكية . (٢)

ولتبرير دكتاتورية البروليتاريا ، يؤكد " محمود أمين العالم " علي أن كل ديمقراطية هي دكتاتورية ، وكل دكتاتورية هي ديمقراطية . هي ديمقراطية لفئة أو فئات اجتماعية ، وهي دكتاتورية لفئة أو لفئات اجتماعية أخرى ، من هنا فإن دكتاتورية البروليتاريا ، هي في

---

*– تعنى البروليتاريا عند " ماركس " الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية ، وإليها ينسب الدور الرئيسى فى إحداث التغير الثوري . انظر في ذلك :

– جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، الجزء الأول ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧٩ .

١– إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ – ١٠٧ .

٢– المرجع السابق ، ص ١١٠ .

جوهرهـا النظري ديمقراطية للأغلبية ، وأن الديمقراطيـة البرجوازيـة هـي دكتاتوريـة للأقلية.[١]

وتتلخص أهم الأسس التي تقوم عليها ديمقراطية البروليتاريا فيما يلي :[٢]

(١) إلغاء جميع القيود التي كانت تستند إلي الامتيازات العرقية أو القومية أو الدينيـة أو الجنس أو التعليم .

(٢) عدم الاكتفاء بضمان الحقوق الديمقراطية . كحرية الصحافة ، والمنظمات ، بل خلـق الشروط التي تساعد علي تمتع العمال بهذه الحقوق .

(٣) عدم حصر المشاركة السياسية (بحق الانتخاب) كما في الديمقراطية البرجوازيـة ، بل إعطاء الفرصة لطبقات واسعة من الشعب للمشاركة اليومية في الشئون العامة ، سـواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، عن طريق النجان أو المنظمات الاجتماعية .

(٤) توسيع نطاق الديمقراطية حتى يشمل مجال الاقتصاد والثقافة والحقوق الاجتماعية فلا يقتصر نطاق السياسة ، كما هو الحال في الديمقراطية البرجوازية ، فتأميم وسائل الإنتاج ، ونقل المؤسسات الثقافية والتربوية وجهاز الصحافة إلى أيدي الشعب جـزء مـن مفهـوم ديمقراطية البروليتاريا .

تعكس الماركسية علي المستوي النظري أفكاراً جديرة بالاحترام عن شكل الديمقراطيـة يجد فيه كل المقهورين سبيلاً للنجاة من أنماط القهر التي يتعرضـون لهـا ، ولكـن جـاء التطبيق العملي لهذه الأفكار النظرية بنتائج مخالفة ، وهذا ما يتأكد مـن تجربـة الاتحـاد السوفيتي والذي أخذ بالاشتراكية ، وطبقها وجعل منها الأسلوب الأمثل لإدارة مختلف النظم الاجتماعية داخله حيث إن الاتحاد السوفيتي الذي أخذ بالأفكار والمبادئ الاشتراكية ، ولـم ينجح في أن يحقق نموذجاً جذاباً للديمقراطية ، أكثر تقدماً من الديمقراطيـة البرجوازيـة ، وذلك رغم نجاحه في تحقيق إصلاحات اجتماعية عميقة لا مثيل لها ورغم إلغـاء الملكيـة الفردية ، ورغم تحقيق تنمية اقتصادية هي الأخرى بدون مثيل . فالواقع أن مبادئ جوهرية للديمقراطية مثل حرية الرأي والتعبير وحرية اختيار الحكام وغيرها ، كانـت ناقصـة فـي تجربة الاتحاد السوفيتي ، وحلت محل الديمقراطية ، دكتاتورية متركزة في أيدي من يسيطر علي الحزب الوحيد والحكم في آن واحد . [٣]

١- محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، مرجع سابق ، ٢٥٦ .

٢- إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٣- سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

ورغم الفشل في تطبيق الأفكار الماركسية والذي عكسته تجربة الاتحاد السوفيتي ، إلا أنه لا يمكن تجاهل الإضافات الجوهرية التي أضافها الطرح الماركسي إلى الديمقراطية والتي تتمثل في تشديده علي الجوانب التي أغفلتها الديمقراطية البرجوازية وهي : الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية ، فمع الفكر الماركسي باتت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمنتخبين تشكل جوهراً جديداً في تطور النظام السياسي الحديث . ومعها بات التوزيع العادل للسلطة هدفاً غير ذي معني من دون إقرار هدف التوزيع العادل للثروة . [١] بمعني أن الماركسية ركزت علي الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy التي تعني في المقام الأول تحقيق العدالة الاجتماعية . [٢]

رابعاً : الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة :

الفكر هو التحليل المباشر للواقع ، بل هو عرض هذا الواقع ، والواقع بطبيعته حركة ، والفكر هو تعبير عن حركة الواقع . والواقع حركة مستمرة ، يتجاوز حاضره إلى مستقبله ، والتجاوز هنا للأمام ، في حركة التاريخ . [٣] من هنا يسير الفكر دائماً مع متغيرات الواقع ، ويشكلها في ذات الوقت ، بمعني أنه سبب ونتيجة في الوقت نفسه ، فهو لا يأتي من فراغ ، ولا يذهب إلى فراغ ، وذلك في دوائر لولبية بدأت مع الوجود الإنساني علي هذه الأرض ، ولن تنتهي إلا بنهاية هذا الوجود . وهذا يؤكد علي أن الفكر ليس بمعزل عن التحولات المختلفة ، سواء أكانت هذه التحولات اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية ، أو غير ذلك ، فالفكر هو الذي يجعل من الممكن وضع تصورات نموذجية محددة ، لحركة الواقع غير المحدودة ، ومن ثم القدرة علي إدراك ماهية هذه الحركة ، وبالتالي إمكانية التحكم بها ، أو معرفة اتجاه هذه الحركة علي أقل تقدير . [٤]

وفي هذا الإطار يمكن القول ، بأن التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ، والتي تتمثل فى انهيار دول الكتلة الاشتراكية ، والتحولات في النظام الاقتصادي العالمي ، وأخيراً ثورة الاتصالات والمعلومات ، التي كانت لها نتائجها

١- عبد الإله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٧٦ .

٢- السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

٣- حسن حنفي،قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر،دار التنوير للطباعة والنشر،بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

٤- تركي الحمد ، هل من جديد في الفكر السياسي ؟ الفكر السياسي ومتغيرات العصر ، عالم الفكر ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثاني ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ص ١١ – ١٢ .

المباشرة علي مختلف النظم الموجودة في المجتمع ، ومن المهم هنا الإشارة إلـى أن هـذه التحولات أنتجت " ثورة مفهوماتية " ، تتمثل في ثلاثة مظاهر للتأثير علي المفاهيم المتداولة في الساحة الفكرية والعلمية :

المظهر الأول : يتمثل في أفول نجم بعض المفاهيم الأساسية، منها على سبيل المثال : فـى مجال علم السياسة مفهوم الحزب الواحد .

المظهر الثاني : يتمثل في رواج مفاهيم أخرى وصعودها ، وهذه أصبحت تشكل ركناً أساسيا فى لغة التحليل والخطاب السياسي ، منها على سبيل المثـال : الخصخصـة ، والاعتمـاد المتبادل والعولمة وغيرها .

المظهر الثالث : يتمثل في تغير مدلولات بعض المفاهيم السياسية التي اسـتمرت كوحـدات للتحليل السياسي .[١] وفي إطار المظهر الثالث ، سوف يعرض الباحث لأهم التغيرات التـى طرأت علي مدلولات مفهوم الديمقراطية في ظل هذه التحولات .

في مجال الفكر السياسي ، أفرزت التحولات العالمية الجديدة ، الطريق الثالـث The Third Way كأيديولوجية سياسية جديـدة ، ويعـد " أنتـوني جيـدنز "[٢] Anthony Giddens المنظر الأول للطريق الثالث في بريطانيا والعالم ، وقد أخرج كتابا عام ١٩٨٩ عنوانه " الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية " ولقد تـرجم هـذا الكتـاب إلـى عشرات اللغات الحية ، وفي الوقت نفسه ساعد بعض الأكاديميين " تـوني بلينـر " رئـيس الوزراء البريطاني ، لكي يصدر كتاباً موجزاً عنوانه " الطرق الثالث ... سياسـات جديـدة للقرن الجديد " نشرته الجمعية الفابية عام ١٩٨٩ ، وأهم من ذلك كله أن " تـوني بليـر " اعتمد علي هذه الإسهامات النظرية ، وخاصة إسهام " جيدنز " لكي ينشـئ حـزب العمـال الجديد الذي صاغ برنامجه السياسي وفق أيديولوجية الطريق الثالث . ونجح فى الانتخابات

١- محمد السيد سليم ، المفاهيم السياسية في إطار النظام العالمى الجديد ، فى النظام العالمى الجديد ، تحرير محمد السيد سليم،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،١٩٩٤، ص ص ٣٦٦ – ٣٦٨ . انظر أيضاً : - تركى الحمد،هل من جديد فى الفكر السياسي؟ الفكر السياسى ومتغيرات العصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

*- يعد " أنتونى جيدنز " من أشهر علماء الاجتماع المعاصرين الذين ذاعت شهرتهم ، لا لكثـرة مؤلفـاتهم ولكن لما يقدموه من إسهامات نظرية ومنهجيه ، ولقد ولد في بريطانيا في يناير ١٩٣٨ ، وما يزال يعمل فى جامعاتها حتى الآن ، وله ما يقرب من ستة وثلاثين كتابا اولها كتاب " الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة عام ١٩٧١ ، وأخرها كتاب علم الاجتماع عام ٢٠٠١ . "

علي أساسها ، ومن هنا فإن الطريق الثالث ليس يوتوبيا سياسية ، ولا أيديولوجية ، ولكنه تحول إلى برامج سياسية نجحت علي أساسها أحزاب أوروبية شتى وصلت إلى الحكم .[١]

ولقد حاول كثير من الباحثين الكشف عن الجذور التاريخية للطريق الثالث ، وأكد كثير منهم علي أنه تم تداول هذا المصطلح منذ أن استخدمه " البابا بيوس الثاني عشر " في أواخر القرن التاسع عشر ، حينما دعا إلى طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية ومنذ ذلك الحين شاعت مصطلحات شبيهة ، لعل أقربها تاريخياً هو حديث : هارولد ماكميلان " Macmillan عن " الطريق الوسط " وإن كان أسرف في استخدامه مؤخراً " توني بلير " بالإضافة إلى الرئيس الأمريكي السابق " بيل كلينتون " في خطابه عن حالة الاتحاد عام ١٩٩٨ ، حينما قال " لقد تحركنا في الماضي في جدل عقيم ، بين الذين يقولون إن الحكومة هي العدو ، وأولئك الذين يقولون إن الحكومة هي الحل . لقد وجدنا طريقاً ثالثاً " .[٢]

وفي إطار محاولات تعريف الطرق الثالث ، يميز " السيد يسين "[٣] بين ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول :

ويشير أصحابه إلى أن الطريق الثالث يمكن أن يكون الطريق الوسط بين بديلين : -

البديل الأول : هو أنساق للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي (سواء كانت رأسمالية ، أو اشتراكية) .

البديل الثاني : هو مبادئ لتخصيص الموارد (في السوق والدولة) سواء كانت النماذج الرأسمالية (كالنموذج الأمريكي في مواجهة النموذج الأوروبي) ، أو طريقاً وسطاً بين اليسار القديم واليمين الجديد .

الاتجاه الثاني :

يري أنصاره أن الطريق الثالث قد لا يكون سوي صيغة معدلة للاشتراكية الديمقراطية والتي تقدم بديلاً واضحاً للمشروع الليبرالي الجديد الذي برز في الثمانينيات من خلال تطبيق مستحدث لمبادئ الديمقراطية الاشتراكية في الظروف الراهنة .

١- السيد يسين ، الطريق الثالث : أيديولوجية سياسية جديدة ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٥،مركز الأهرام للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٩ ،ص ٦١.

٢- فوزي سمير ، دور الدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ص ١٣٢ – ١٣٣ .

٣- السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ١٢٥ .

الاتجاه الثالث :

يؤكد أنصاره علي أن الطريق الثالث هو تأليف جديد ، وغير جامد للأفكار والتي ينتمى بعضها إلى ما يسمي باليسار الراديكالي ، والتي تنزع إلى الاعتراف بأنه حدث انقطاع جديد في الاستمرارية السياسية ، مما يجعل اليقينيات السياسية السابقة مسألة عتيقة فات زمانها .

أما " جيدنز " فإنه يقصد بالطريق الثالث ، عملية تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، بمعنى أن الطريق الثالث هو إطار فكري لصيغ السياسة ، والذي يبحث عن تكييف الديمقراطية الاجتماعية مع العالم الذي أصابه التغيير بشكل جذري عبر العقدين أو الثلاثة التي مضت ، إنه الطريق الثالث بمعني محاولة تخطي كل من الديمقراطية الاجتماعية ذات الطراز القديم ، والليبرالية الجديدة . (١)

وترتكز فلسفة الطريق الثالث علي مجموعة من السياسات يمكن إيجازها فيما يلي : (٢)

(أ) أن تتبني الدولة اتجاهاً إيجابياً تجاه عمليات العولمة .

(ب) ينبغى ان تحتفظ الدولة باهتمام مركزي بتحقيق العدالة الاجتماعية .

(ج) لا حقوق لأي فرد في المجتمع دون قيامه بالواجبات المنوطة له .

(د) لا سلطة بدون إقرار الديمقراطية كأسلوب لتعامل علي كافة المستويات .

ويؤكد " أنتوني جيدنز " Anthony Giddens في إطار تحليله للديمقراطية في ظل سياسات الطريق الثالث ، علي أن أزمة الديمقراطية في الوقت الراهن ؛ تتلخص في أنها ليست ديمقراطية كافية ، وأن التحولات العالمية في الوقت الراهن ، تحتم البحث عن طريق لتطوير الديمقراطية لأن القضية الآن ليست مجرد البحث عن حكومة ديمقراطية ، ولكن لابد أن تدرك أيضاً أن شرعية الدولة يجب إعادة تجديدها علي أسس ذات فاعلية ، حيث إن السلطة لم تعد تصاغ بالرموز التقليدية أو القول بأن الأشياء هكذا كانت تدار . وهنا يأتى التساؤل المحوري الذي مؤداه : كيف يمكن دمقرطة الديمقراطية ؟ (٣)

والإجابة عن التساؤل السابق يمكن عرضها في العناصر التالية :

١- السيد يسين ، الطريق الثالث ... أيديولوجية سياسية جديدة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول الطريق الثالث وسياساته ، انظر :

- أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة مالك عبيد وآخرين ، دار الرواد ، بنغازي ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٠٥ - ١١١ .

٣- المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(١) ضرورة استجابة الدولة بنائياً للعولمة،مع تحقيق الاهتمام المركزي بالعدالة الاجتماعية .

(٢) ضرورة توسيع الدولة لدور القطاع العام ، الذي يعني إصلاحاً دستورياً موجهاً نحو تعظيم الانفتاح والشفافية ، وكذلك تقديم صمامات الأمان ضد الفساد .

(٣) رفع الكفاءة الإدارية لعمل الحكومات .

(٤) إعادة بناء الاتصال المباشر بين الحكومة والمواطنين ، والبعد عن الأشكال التقليدية في عملية الانتخابات ، أي الاستعانة بالاستفتاءات الالكترونية ، لتكون مكملة لعملية الانتخابات التقليدية .

(٥) ضرورة أن تكون للدولة الديمقراطية في ظل الطريق الثالث استراتيجيتها في إدارة المخاطر . وإدارة المخاطر لا تعني الاحتياط والتدابير المختلفة للأمن . ولكنها تتطلب أيضاً تدخل الجماهير ، فإجراءات التشاور ضرورية في كل خطوة تقود إلى قرارات .

(٦) تعزيز المجتمع المدني وفعاليته ، يعد عنصراً مهماً ضمن سياسة الطريق الثالث . [١]

ولم تقتصر تأثيرات التحولات العالمية الجديدة علي مفهوم الديمقراطية علي ظهور الطريق الثالث فحسب ، إنما يلاحظ أن هناك أبعادا مهمة للديمقراطية شهدت مع هذه التحولات اهتماماً خاصاً وتغيراً في علاقتها بالديمقراطية ، ومن هذه الأبعاد ، بعدان هما : المجتمع المدني ، وحقوق الإنسان .

أولاً : الديمقراطية والمجتمع المدني

مع التحولات العالمية الراهنة ، والتي ألقت بتداعياتها علي الخطاب العالمي للعلوم السياسية ، يلاحظ أن هناك تداولاً وربطاً واسعاً لمفهوم المجتمع المدني ، civil society والديمقراطية ، وانتقلت هذه الحالة أيضا إلى الخطاب العربي للمشتغلين بالفكر السياسي ، وتنبه هذه الحالة إلى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم – أي المجتمع المدني – عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية ، وهذا بدوره يستدعي رصد مكوناته المعرفية والعودة إلى الفضاء الزماني المكاني الذي شهد ولادته

١- اعتمد الباحث في صياغته الجزء الخاص بالديمقراطية في ظل سياسات الطريق الثالث بشكل أساسى علي
- أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥ – ١٢٣ .
- مقابلة وحوار مع " أنتوني جيدنز " نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني ، مجلس النشر العلمى ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٥٣ – ١٦١ .

لرسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق التحولات العالمية الراهنة.[١]

وعلى الرغم من هذا الشيوع والتداول لمفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية ، والعربية ، إلا أن هناك تفاوتاً واختلافاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني وبالتالي هناك نماذج عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني ومكوناته.

ولقد نشر " هيجل " Hegel [٢] ١٨٢١ ، كتابه الشهير " مبادئ فلسفة الحق " والذي تضمن رؤيته للدولة والمجتمع المدني ، وهي الرؤية التي اختلفت تماماً عن رؤية غيره من الفلاسفة والمفكرين ولقد تأثرت هذه الرؤية " لهيجل " Hegel بعاملين أساسين هما :

١- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وممثلها " آدم سميث " Adam Smith "(١٧٢٣ - ١٧٩٠) والتطور الرأسمالي الأوروبي .

٢- واقع التأخر الاقتصادي النسبي الذي كانت تعيشه ألمانيا في ذلك الوقت ، مقارنة بفرنسا وانجلترا ، وضعف البرجوازية الألمانية وترددها .

وفي ظل هذه الظروف التاريخية ، تأكد " هيجل " Hegel من أن البرجوازية الألمانية لن تتمكن من القيام بمهامها التاريخية في إنهاض الاقتصاد الألماني ، وتجاوز تخلفها النسبي ، ومن ثم أعطى للدولة الألمانية الدور الحاسم الذي لا بد وأن تؤديه لفرض سياستها التنموية على جميع السكان الألمان ومن هنا تجددت رؤية " هيجل " لكل من المجتمع المدنى الدولة ، ويمكن إبراز الملامح الرئيسية للمجتمع المدني علي ضوء رؤية "هيجل"على النحو التالى : [٣]

---

١ - كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، عالم الفكر ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٢- " هيجل " Hegel فيلسوف مثالي ألماني ، يحقق تأثيره البارز على تطور الفكر السوسيولوجى عبر " كارل ماركس " Karl Marx والماركسية ، ولقد طور " هيجل " فلسفة التاريخ خاصة تاريخ الفكر ، ورأى أنها مجددة للتاريخ الاجتماعي والسياسي ، ونظر " هيجل " للتاريخ على أنه عملية جدلية نحو تحقيق الحقيقة العقلية ، ويمكن للمهتم بفلسفة " هيجل " أن يجد نقطة بداية جيدة في كتابه المعنون : فينومينولوجيا الروح " المنشور عام ١٨٠٧ ، انظر في ذلك :

- جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، المجلس الأعلى للثقافه ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٧٨ .

٣- جمال عمر ، جرامشي والمجتمع المدني ، مجلة اليسار ، العدد الأول ، تصدر عن حزب التجمع الوطني ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ١١٩ .

١ – يتكون المجتمع المدني من الأفراد والطبقات الاجتماعية والجماعات والمؤسسات وتنتظم كلها داخل القانون المدني .

٢ – يقع المجتمع المدني بين الأسرة والدولة .

٣ – المجتمع المدني فضاء المؤسسات الحرة والجماعات الحرفية ، وهو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية،وهو في الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة .

٤ – أن المجتمع المدني هو أقرب شبهاً بحقل صراع مضطرب ، حيث تتصادم المصالح الخاصة . فكل شخص مشغول فقط بأمن ملكيته ، ويعمل في دأب لتحقيق مصالحه الشخصية ، ومن هنا فالمجتمع المدني هو منظومة غير مستقرة ومهدده دائماً بالانفجار .

وعلى هذا الأساس لم يبد " هيجل " Hegel حماساً للمجتمع المدني ، فقد اعتبره وحده عاجزاً في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من الدولة ، لذلك فالمجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة التي تستطيع تأمين التناقضات التي تظهر داخل المجتمع المدني .

وجاء من بعد " هيجل " ، كارل ماركس " Karl Marx ، والذي جادل " هيجل " في مفهوم المجتمع المدني في إطار النقد الذي قدمه ماركس للفكر الهيجلي وحقوق الدولة ، وكان هذا النقد بهدف إضفاء محتوى مادي أكثر على المفهوم ونشره باعتباره مفهوماً ثورياً ، وليس مجرد مفهوم فلسفي ، فالمجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان . ذائداً عن مصالحه الشخصية وكذلك عن عالمه الخاص متحولاً إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء ، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظرة إلا فضاء بيروقراطي يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريباً بينها .[١]

ثم يظهر بعد " ماركس " Marx ، واحداً من أهم علماء الماركسية وهو " جرامشي " Gramsci الذي يؤكد على أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم صراعي ، وليس شأنا رأسمالياً بحتاً ، حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافة السائدة بثقافة مضادة ، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة ، وقدرته على ممارسة التضامن

١– الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

الجماعي في مواجهتها مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة .[١]

من هنا فإن " جرامشي " Gramsci يختلف مع " ماركس " Marx من خلال تأكيده على أن المجتمع المدني ليس هو فضاء الصراعات الطبقية ، وإنما هو أيضاً فضاء جميع النضالات الشعبية والديمقراطية التي تنبثق عن الطريقة المختلفة التي يتجمع فيها الناس معا عبر النوع والجنس والجيل والجماعة المحلية والإقليمية والأمة ، وغير ذلك ، كما أكد " جرامشي " على أن المجتمع المدني ليس إفرازاً للنمط الإنتاجي ، أو بنية فوقية لقاعدة اقتصادية بل هو يقع ما بين القاعدة الاقتصادية والدولة بقوة قوانينها وجهازها القمعي .[٢]

ومن رحم محاولات " هيجل " ، و" ماركس " ، " وجرامشي " ، خرجت العديد من المحاولات الأخرى التي حاولت تحديد المقصود بالمجتمع المدني ، وفي هذا الصدد يؤكد " مارتن شو " Martin Shaw على أن المجتمع المدني هو تلك المؤسسات التي تنتظم داخل المجتمع ويكون دورها خارج الدولة كجهاز للحكم ويتضمن المؤسسات التقليدية ، كدور العبادة ، والأحزاب ، والاتحادت ، والنقابات وغيرها وكذلك عناصر ومؤسسات حديثة كوسائل الإعلام والصحافة والحركات الاجتماعية .[٣]

وهناك من الباحثين من يستبعد الأحزاب من مفهوم المجتمع المدني ، وعلى رأس هؤلاء " لاري ديموند " Larry Diamond الذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس استقلاليته عن الدولة فقط ، وإنما عن المجتمع السياسي أيضاً ، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي ، وفي ذلك يقول " إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب ، فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي ، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة في التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية "[٤] .

ويذهب " عبد الغفار شكر " في تعريفه للمجتمع المدني إلى أنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، أي بين

١- عبد الغفار شكر ، أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة اليسار ، العدد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

٢- حمال عمر ، جرامشي والمجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

3- Martin Shaw, Global Society and international relations, op . cit, p . 22 .

٤- منروك العالم ، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧ .

مؤسسات القرابة (الأسرة – القبيلة – العشيرة) ومؤسسات الدولة ، التي لا مجال للاختيار في عضويتها وهذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها ، كالجمعيات الأهلية ، والحركات الاجتماعية ، والمنظمات غير الحكومية ، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف [١]

أما " ريموند هينيبوش " Raymond A.Hinnebusch فيعرف المجتمع المدني بأنه " شبكة الاتحادات الطوعية التكوين ، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع ، فإنها تعمل علي ربطها بالدولة وسلطتها " . [٢]

ويذهب " سعد الدين إبراهيم " إلى أن المجتمع المدني هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الإرثية وغير الحكومية ، والتى ترعي الفرد وتعظم قدراته علي المشاركة المجزية في الحياة العامة .[٣]وبهذا المعني فإن المجتمع المدني للفرد هو شكل تنظيمي وسيط وبديل ومكمل تجاه المؤسسات الإرثية من ناحية ، ومؤسسات الدولة من ناحية أخري .

والرؤية النقدية للتداول العلمي لمفهوم المجتمع المدني ، توضح أن جوهر المجتمع المدني ينطوي علي أربعة عناصر رئيسية هي : [٤]

العنصر الأول : ويتمثل في فكرة " الطوعية " أو علي الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبني المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار .

العنصر الثاني : ويتمثل في فكرة ' المؤسسية " التي تمتد لتطول مجمل الحياة الحضارية تقريباً والتي تشمل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ولعل ما يميز المجتمعات العربية الحضور الطاغي للمؤسسات ، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون .

١- عبد الغفار شكر ، اختراق المجتمع المدنى في الوطن العربي ، مجلة الطريق ، العدد الخامس ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٢١ .

٢- متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٣- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٧٤

٤- كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

العنصر الثالث : ويتمثل في " الغاية والدور " التي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة ، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين .

العنصر الرابع : ويتمثل في ضرورة التعامل مع مفهوم المجتمع المدني كأحد المكونات الاجتماعية المهمة والضرورية لتعميق الديمقراطية داخل المجتمع .

ومما سبق ، وبالاستناد علي المحاولات السابقة لتعريف المجتمع المدني ، تؤكد الدراسة الراهنة علي أن مجمل هذه المحاولات تتعامل مع المجتمع المدني علي أنه مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ ما بين الأفراد في أي مجتمع بالإرادة الحرة ، محققة استقلالية نسبية عن المؤسسات الإرثية من ناحية وعن الدولة ومؤسساتها من ناحية أخرى .

وهنا تتأكد الصلة القوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، هذه الصلة التي توطدت في ظل عمليات العولمة ، والتي تحاول خلق مجتمع مدني عالمي ، وهذه الصلة تتأكد من خلال الإشارة إلى أن الديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم والسلوك ومؤسساته ، والتي تدعم الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة داخل المجتمع والمصالح المتضاربة ، وهذا هو الأساس المعياري نفسه للمجتمع المدني ، حيث يلاحظ أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم ، والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هي جوهر مفهوم المجتمع المدني .[١]

وهنا تؤكد الدراسة علي حقيقة ما أشار إليه " سعد الدين إبراهيم " من أن المجتمع المدني هو الأب الشرعي ، وهو الأم الحاضنة للديمقراطية ، وبدونه لا يمكن للديمقراطية النمو والاستمرار أو الازدهار ، وإذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى مجتمع بلا " مجتمع مدني " بالمعني السابق ، فلن تعيش . وإذا عاشت على الإطلاق فإن ذلك يكون بوسائل صناعية ، وهذا ما يؤكد علي العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية .[٢]

ولقد أدت التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ تسعينيات القرن العشرين والتي تجسدها عمليات العولمة دوراً بارزاً في تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني في العالم كله ، وهذا الاهتمام عمل على تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني في دول العالم أجمع ، وخاصة

١- لمزيد من التفاصيل حول المجتمع المدني في ظل العولمة ، انظر :

- أماني قنديل ، المجتمع المدني العالمي . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٩ - ٤١ .

٢- سعد الدين إبراهيم،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر،دار قباء،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٩٨

دول الأطراف من ناحية ، وتحقيق استقلالية هذه المنظمات من ناحية ثانية ، وربط هذه المنظمات بالنظام العالمي الجديد من ناحية ثالثة ، وأخيراً العمل على تشجيع المجتمع المدني في دول الأطراف، على تبني قضايا قد تكون ضد الحكومات في مجتمعاتها ، ومنها على سبيل المثال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة . (١)

وفي تفسير الاهتمام العالمي بتنمية المجتمع المدنى خاصة في دول العالم النامي ، يمكن الإشارة إلى أن دول المركز الرأسمالى استخدمت مؤسسات المجتمع المدني كآلية سياسية لتغيير ما يسمى بالنظم الشمولية ، في إطار دعوتها لتحقيق الديمقراطية بالمعنى الليبرالي ، كما تشجع المؤسسات والمنظمات الشمالية الدولية الموجودة بدول المركز الرأسمالي ، المنظمات الأهلية الوطنية في دول العالم النامي بالعمل على الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق ، مما يعد خطوة أساسية لإدماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وإضعاف الدور المركزي للدولة الوطنية وعودتها إلى وظيفة الدول الحارسة . وفي هذا السياق شجعت قوى العولمة على تأسيس وتدعيم العديد من مؤسسات المجتمع المدني في دول الأطراف ومن بينها الدول العربية . (٢)

ثانياً : الديمقراطية وحقوق الإنسان :

حقوق الإنسان في جوهرها ، هي احترام كرامة الإنسان وإعلاء قيمته . وهي مجموعة من المبادئ والقيم ، ترجع فكرتها إلى بدء الخليقة ، دعت إليها جميع الأديان السماوية ، وقد ناضل الإنسان من أجل نيل حقوقه علي مر العصور ، إلى أن ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر المذاهب الفلسفية حول الفرد المستقل وحقوقه الطبيعية ، وهي حقوق ليست مستمدة من النظم السياسية ، ولكنها مؤسسة علي حقوق طبيعية ، أسبق من سيادة الدولة وأسمي منها ، حقوق يولد الإنسان بها . (٣)

والثابت تاريخياً أن الاهتمام العالمي بالمحارق النازية ، هو الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي

1- Martin Show, Global society and international relations, op . cit, p . 24

٢- انظر فى ذلك :

- عبد الغفار شكر ، اختراق المجتمع المدني فى الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ . .

- هويدا عدلى ، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطى ، الديمقراطية ، العدد السابع ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٦ .

٣- محمد فائق ، حقوق الإنسان والتنمية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٩٩ .

تضمن الحق في الحياة والحرية والأمن ، وأن ينظر إلى الإنسان في أي مكان باعتباره إنساناً أمام القانون ، وحق الإنسان في حرية الحركة والتنقل ، والحق في أن تكون له جنسية وحريته في الفكر والضمير والاعتقادات وحرية الارتباطات والتجمعات السلمية ، وحرية المشاركة في إدارة مجتمعه . (١)

يعني هذا أن الاهتمام بحقوق الإنسان قد جاء مبكراً ، إلا أن انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي خلال فترة الحرب الباردة سمح بوجود قراءتين متناقضين لحقوق الانسان ، حيث كل معسكر يقدم قراءة مختلفة لحقوق الإنسان عن المعسكر الأخر ، تتلاءم مع المصالح لكل معسكر من ناحية ومع فلسفته في الحكم من ناحية أخري ، وهذا الانقسام أسهم في تبرير العديد من مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان في دول الأطراف وشيوعها بخاصة لدي المجتمعات ذات أنظمة الحكم الديكتاتورية . (٢)

ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تحولات في ظل الترويج لنظام عالمي جديد ، أصبحت قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مترابطة أشد الترابط مع الديمقراطية ، هذا الترابط يجعل من الديمقراطية حق من حقوق الإنسان ، إضافة إلى أن الكثير من الحريات المقررة في مجال حقوق لإنسان ضرورة من الضرورات الأساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي مثل : حريات الرأي ، والتعبير والحق في تكوينات الجمعيات ، وحرية التجمع ، والحق في المشاركة ، والانتخابات واستقلال القضاء . (٣)

وإذا كانت قضية الديمقراطية تثير مسألة اختيار النظام السياسي الملائم لكل دولة بمحض اختيارها ، فإن قضية حقوق الإنسان باتت اليوم منفذاً لطرح جديد لم تألفه بنية النظام العالمي من قبل ففي مؤتمر " برلين للأمن والتعاون الأوروبي " الذي عقد في ٩ – ١٠ يونيو ١٩٩١م وتمخضت عنه اتفاقية برلين ، وأقرت هذه الاتفاقية آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية ، وهي حق الدول الأعضاء في المؤتمر بأن تتدخل لوضع أي حد لأية انتهاكات مسبوقة لحقوق الإنسان والقوانين الدولية داخل أية دولة عضوه في المؤتمر . (٤)

١- جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٥٤ .

٢- محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٦ .

٣- المرجع السابق ، ص ٦ .

٤- ثامر كامل محمد ، إشكالينا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٢٢ .

وبعد تنامي الدعوة إلى النظام العالمي الجديد ، وبلورة المقترحات الفرنسية حول التدخل الإنساني عبر قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٣ / ١٣١ ، ٤٥ / ١٠٠) اللذين وضعا أسساً مستقبلية للتدخل الإنسانى في إطار تدوين قواعد قانونية دولية غير مسبوقة ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السنوي عن أعمال الأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر ١٩٩١ ، وتناول هذا التقرير ولأول مره موضوع الحق في التدخل ، وجاء في هذا التقرير ما نصه " أن حماية حقوق الإنسان أخذت الآن تشكل إحدى الدعامات الأساسية لقنطرة السلم ... وأن هذه الحماية تقتضي ممارسة التأثير والضغط بشكل متضافر على الصعيد الدولي عن طريق المناشدة أو العتاب أو الاحتجاج أو الإدانة . [١]

وبعد ذلك خطا العالم خطوة جديدة نحو عالمية حقوق الإنسان ، عندما دعت الأمم المتحدة لمؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ، تم انعقاده في فيينا عام ١٩٩٣ ، وقد أكد المؤتمر بشكل قاطع علي : [٢]

أولاً : عالمية حقوق الإنسان ، وكان انعقاد هذا المؤتمر في حد ذاته تأكيداً على هذا المبدأ .

ثانياً : ترابط حقوق الإنسان ، وعدم جواز تجزئتها ، وكان ذلك لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أهملها الغرب فترة طويلة من الزمن .

ثالثاً : عدم تعارض عالمية حقوق الإنسان مع التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضاً حق من حقوق الإنسان .

يفيد ما تقدم أن التحولات العالمية وما أفرزته من إمكانية تبلور نظام عالمي جديد ، واهتمامه بقضايا حقوق الإنسان غدت تعكس آلية لنظام تدخلي باسم الأمم المتحدة ؛ وهي لصالح حقوق الإنسان شكلاً بينما في حقيقة الأمر أن الذي يتدخل هي الدول المهيمنة على النظام العالمي الجديد وهي دول المركز الرأسمالي وعلي رأسها الولايات المتحدة ، والتي تعمل علي تسيس قضايا حقوق الإنسان وفقاً لمصالحها ، وتتعامل معها بازدواجية وانتقائية وترمي من خلالها إلى اختراق أنظمة معينة ، لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية . [٣]

وقبل تحديد المفهوم الإجرائي للديمقراطية في إطار الدراسة الراهنة ، يجب التأكيد علي أهمية أن يراعي هذا المفهوم الإجرائي للديمقراطية في إطار الدراسة الراهنة الأبعاد التي نتجت عن التحولات العالمية الجديدة ، ويتم ذلك على ضوء خصوصية طرح الديمقراطية في

١- المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

٢- محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٣- تامر كامل محمد ، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

المجتمع المصري ، الذي عاني لسنوات طويلة من ظلمات الحكم الاستبدادي ، بمعني أن هناك أبعاداً جديدة لمفهوم الديمقراطية لا تتماشي مع تجربة المجتمع المصري في الوقت الراهن ، ويرجع هذا للعديد من الموروثات التاريخية والثقافية وطبيعة البني الإجتماعية التي يتسم بها التكوين المصري ، ولذلك حدد الباحث شرطين جوهرين ، وعمل على مراعاتهما عند صياغة التعريف الإجرائي للديمقراطية وهما :

الشرط الأول : تحديد المبادئ والمؤسسات التي لا تقوم بدونهما الممارسة الديمقراطية .

الشرط الثاني : الأخذ في الاعتبار ثوابت المجتمع المصري ، والتي من أهمها الدين الإسلامي والانتماء العربي والقيم الإيجابية ، والمصالح المشروعة للشعب المصري ، وتأكيد ذلك في مضمون الممارسة الديمقراطية . وكل ذلك قد يمكن الباحث من تجنب عملية تطويع الواقع ليتماشى مع الأفكار والنظريات الغربية ، مع عدم إهمال نمط العلاقة التي تربط المجتمع المصري بالمركز الرأسمالي ، وهي علاقة التبعية الثابتة تاريخياً .

ومن هذا المنطلق تتبني الدراسة الراهنة التعريف التالي للديمقراطية :

الديمقراطية هي نظام للحكم وإدارة شئون المجتمع والجماعات والأفراد ، يقوم علي عدد من الأبعاد ، والتي يجب توافرها في الواقع الاجتماعى وهي :

١ – التعددية السياسية والحزبية والتي تعكس درجة التباين في المجتمع .

٢ – مجتمع مدني فعال ومنظم .

٣ – توافر واحترام لحقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية .

(٤) المثقف :

ليس من اليسير تعريف المثقف intellectual ، والسبب في ذلك هو اختلاف مفهوم المثقف من لغة إلى أخري ، واختلاط هذا المفهوم بغيره من المفاهيم المتقاربة منه ، أو المتداخلة معه ، فضلاً عن تعدد وجهات النظر التي يعالج مفهوم المثقف في ضوئها ، ولذلك يختلف الباحثون فيما بينهم حول تعريف المثقف ، ولا يكاد ينعقد اتفاق حول تعريف واحد ، وبالتالي تتعدد وتتنوع التعريفات التي يطرحونها في هذا المجال ، وهذا لأن المفهوم محاط بالغموض مما عمل علي إثارة المناقشة حول معناه ودوره وتقييمه ووظيفته ، ومجرد القول بأن هناك محاولة لتعريف المثقف ، فإن هذه المحاولة تثير في حد ذاتها تعدد وجهات النظر وتنوع الرؤى . (١)

وفي التراث العربي – الإسلامي ، استخدمت كلمات للإشارة إلى نفس معني مفهوم المثقف مثل : " صاحب القلم " ، " والفقيه " ، " والعلامة " ، "والشاعر" ، " والفيلسوف " ، "

١– مصطفي مرتضي ، المثقف والسلطة ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .

والحكيم " ، " والشيخ " ، وحديثاً شاع استخدام كلمات " المتعلم " ، " والمثقف " ، "والأديب" "والعالم " ، " والفنان " ، لتدل علي الشيء نفسه تقريباً . (١)

وفي اللغات الأوروبية الحديثة ، استخدمت أيضاً كلمات عديدة للإشارة إلى من صناعته الأساسية هي الفكر والإنتاج الثقافي ، منها : Educated ، والدارس المتمرس Scholar والمثقف المطلع Cultured ، والمثقف النشط Intellectual ، وهذه الكلمة الأخيرة هي الأكثر شيوعاً ، والأقرب إلى المصطلح العربي ، وتختلط في اللغات الأوروبية كلمتا intellectual ، وانتلجنسيا intelligentsia في كثير من الكتابات ، وأحياناً نرث في ترجماتنا العربية هذا الخلط بين الكلمتين ، فللانتلجنسيا مدلول تاريخي – اجتماعي محدد يشير إلى المتعلمين تعليماً عالياً حديثاً من الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين والكتاب والعلماء في روسيا القيصرية وأوروبا الشرقية ، سواء كانوا مشتغلين بالفكر أو عدمه ، وسواء كانت لهم اهتمامات عامة خارج مهنهم وتخصصاتهم . أو لم تكن . (٢)

ومن خلال مراجعة الباحث للأدبيات التي تحاول الاقتراب من مفهوم المثقف ، يمكن الإشارة إلى أن هناك اتجاهين رئيسيين تندرج في سياقهما معظم التعريفات التي صيغت من أجل تعريف المثقف وهما :

الاتجاه الأول : وصفي فردي

ويركز هذا الاتجاه علي الخصائص العامة التي يتسم بها المثقف ، فينظر إليه باعتباره ذلك الشخص الذي يبدع أو يبتكر ، أو ينظم شئونه ويكيف سلوكه على ضوء القيم والمعايير والمحددات الثقافية التي يمثلها ويلتزمها في حياته . (٣)

ومن خلال هذا الاتجاه ، يلاحظ أن " ماكس فيبر " Max Weber ، يذهب إلى أن المثقفين هم مجموعة من الأشخاص الذين تمكنهم صفاتهم الخاصة من النفاذ إلى منجزات لها قيمة ثقافية كبري . ويري " تالكوت بارسونز " Talcott Parson ، أن المثقفين هم متخصصون في أمور الثقافة ويضعون اعتباراتها فوق الاعتبارات الاجتماعية اليومية

١- سعد الدين ابراهيم ، المفكر والسلطة ، دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٤ .

٣- السيد عبد الحليم الزيات ، المثقفون المصريون بين جدليات النشأة وإمكانيات الفعل ، مجلة الوحدة ، العدد ٦٦ ، المجلس الوطني للثقافة العربية ، الرباط ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٤٧ . انظر أيضاً :

– عبد القادر عرابي ، أزمة المثقف العربي : المحنة الدائمة دراسة في نشأة المثقف العربي وسوسيولوجيته المستقبل العربي ، العدد ١٩٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيه ١٩٩٥ ، ص ٣٠ .

المعتـــادة . [١] والمثقفون حسب تعريف موسوعة علم الاجتماع ، هم هؤلاء الذين يعتبروا محترفين في خلق الإبداع الفكـــري وذلك من خلال امتلاكهم للخصـــائص والســـمات التـــي تمكنهم من الإبداع . [٢]

ويتفق " محمد عاطف غيث " مع التعريف السابق ، حيث إنه يذهب إلى أن المثقفين هم أعضاء المجتمع الذين يكرسون جهودهم لتطوير الأفكار الأصـــيلة ، وينشـــغلون بالأنشـــطة الثقافية الخلاقة ، ويشكل المثقفون قسما صغيراً من فئات المتعلمين . [٣]

وفي هذا السياق نفسه ، يذهب أحد الباحثين إلى أن المثقفـــين ، هـــم أولئـــك الـــذين يتعاونون على إبداع المثل العليا وحمايتها . والحقيقة والجمال والخير والعدالـــة ، أو هـــم أولئك الذين يصنعون الأفكار لكل إنسان . وينشرون ويبتكرون الأساطير والنظريات . [٤]

ويلاحظ على الرؤية السابقة لتعريف المثقف ، أنها تجعل من المثقف شخصاً أقرب إلى الفيلسوف وذلك لأنها تركز على الإبداع الفكري والنظري للمثقف فقط ، وهذا ما عالجـــه " مصطفى عمر البتر " عندما أشار إلى أن المثقف هو كل إنسان يجعل من نقل وتطوير ونشر المعرفة هدفاً من أهدافه الرئيسية ، ويترجم هذا الهدف في صورة عمل يمثل نسبة عالية من نشاطه اليومي ، إذاً فالمثقف أحد أنواع المتعلمين ، وهذا التميز ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ، لأن التعليم انتشر انتشاراً واسعاً وصار ظاهرة عالمية . [٥] وفي هذا الســـياق نفسه أيضاً يعد " على عبد الرازق جلبي " التعليم هو المقوم الحقيقـــي والســـمة الإلزاميـــة والضرورية للمثقف . [٦]

وهنا يظهر التعليم بوصفه محكاً لتعريف المثقف ، والتعليم في هذا الصدد آثار العديـــد من مظاهر الجدل بين الباحثين ، حيث هناك فريق يغض الطرف عن نوعية التعلـــيم الـــذي يتلقاه المثقف ومستوى هذا التلقي ، بيد أن فريقاً آخر ينفي وجود هذه العلاقة بـــين كـــون

١- سعد الدين إبراهيم ، المفكر والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

2- Edger F. Borgatta and Marie L. Borgatta , Encyclopedia of sociology, V. 2, Macmillan publishing company , New York, 1992 , p. 938 .

٣- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

٤- برانداير نبلاتر ، دور المثقفين في المجتمع ، مؤتمر الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعي ، تحرير مراد وهبه ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١ .

٥- مصطفى عمر التير ، دور المثقف في تحـــديث المجتمع العربي ، مجلة الوحدة ، العـــدد ٦٦ ، مرجـــع سابق ، ص ٣٨ .

٦- على عبد الرازق جلبي وآخرين ، علم الاجتماع الثقافى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٤ .

الإنسان مثقفاً وتحصيله العلمي ، حيث إنه ليس من الحتمي أن يكون المتعلم مثقفاً ، والعكس صحيح ، بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون المثقف متعلماً تعليماً رسمياً منظماً ، فليس هناك تلازم في الوجود إذاً بين كل من التعليم والثقافة . [١]

وفي إطار الدراسة الراهنة ، يذهب الباحث إلى أنه على الرغم من أهمية التعليم لكل فرد في المجتمع ، إلا أن طبيعة النظام التعليمي في المجتمع المصري ومخرجاته ، تدفع الباحث إلى أن يذهب إلى أن التعليم ليس المحك الأول في تعريف المثقف .

وعلى الرغم من أهمية المحاولات التعريفية التي وردت ضمن هذا الاتجاه ، إلا أن الباحث يعيب على هذا الاتجاه أنه اقتصر على بعدين فقط في تعريفه للمثقف ، وهما : الإبداع الثقافي ، والصفات الفردية للمثقف ، وهذان البعدان لا يقدمان تحديداً دقيقاً لماهية المثقف ، وذلك لأن الدور الذي يؤديه المثقف في المجتمع يمثل بعداً مهما في تحديد معناه .

الاتجاه الثاني : وظيفي اجتماعي

ينظر هذا الاتجاه إلى المثقف بوصفه ذلك الشخص الذي يضع المجتمع في اعتباره بطريقة نقدية ، ويحاول أن يؤثر فيه من أجل تغييره إلى الأفضل . [٢]

وفي إطار هذا الاتجاه يذهب "جان بول سارتر " Jean Paul Sartre (١٩٠٥ – ١٩٨٠م) إلى أن المثقف هو ذلك الإنسان الذي يدرك ويعي التعارض القائم فيه وفي المجتمع ، وهذا الوعي ما هو إلا كشف النقاب عن تناقضات المجتمع الجوهرية ، أي عن المنازعات الطبقية وعن صراع عضوي داخل الطبقة السائدة بالذات . المثقف بهذا المعنى هو الشاهد إذاً على المجتمعات الممزقة التي تنتجه ، لأنه يستبطن تمزقها بالذات ، وهو بالتالي ناتج تاريخي وبهذا المعنى يكون مثقفي أي مجتمع ما هم إلا صنع هذا المجتمع ونتاجه . [٣]

أما " لويس كوزر " Lewis Coser " ، فيذهب إلى أن المثقفين هم الأفراد الذين لا يبدو عليهم الرضا من الأشياء المجتمعية ، كما تبدو عليهم في المجتمع ، فهم دائما

١- عاطف أحمد فؤاد ، الصفوة المصرية قضاياها وانتماءاتها ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٦

٢- السيد عبد الحليم الزيات ، المثقفون المصريون بين جدليات النشأة وإشكاليات الفعل ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

٣- جان بول سارتر ، دفاع عن المثقفين ، ترجمة جورج الطرابيشي ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣ .

يتساءلـون عن الحقائق ويكشفون عنها بطرق أكثر عمقاً وأوسع من رؤى غيـرهم مـن الأفراد . [١]

ويلاحظ أن رؤية كل من " سارتر " و " لويس كوزر " تركز على تعريف المثقـف مـن خلال دوره في المجتمع ، ولكن يؤخذ عليهما اختزال دور المثقف في إدراك أوجه الخلل فى المجتمع فقط ، وهذا لا يمثل الدور المتوقع من المثقف ، لأنه ليس عنـد الـوعي والإدراك والرصد فحسب ينتهي دور المثقف ، فالمثقف ليس هو من يمتلك قدراً من المعرفة بالأشياء داخل المجتمع فحسب ، إنما لابد أن تؤهله هذه المعرفة لكي يكون لنفسه نظـرة شـمولية ووعياً وإدراكاً لدوره في المجتمع ، ويتخذ من هذه المعرفة أو الثقافة الموقف الفكري الذي يتبناه منطلقاً للمشاركة في قضايا ومشاكل مجتمعه ، والعمل على التغيير نحو الأفضل مـن خلال رؤية واضحة . [٢]

ويتأكد هذا الدور للمثقف من خلال رؤية " سمير أمين " الذي يقـرر أن المثقـف مـن يشترك في إنتاج المشروع المجتمعي في مجال معين ، من مجالات احتياجات إقامـة هـذا المشروع ، إن مجالات هذا الإنتاج متنوعة ومتعددة فتشـمل طـرح المشـروع السياسـى والاجتماعى والقدرة علي بثه في المجتمع والقدرة علي القيادة السياسية المطلوبة لإنجـاز هذا الهدف . [٣]

ومما سبق ومن خلال مراجعة الباحث للعديد من المحاولات الأخرى فـي إطـار هـذا الاتجاه ، يلاحظ أن هذا الاتجاه يعد المثقف حالة خاصة من جملة الأشخاص الذين يتحددون بوظائف معترف بها اجتماعياً [٤] – علي حد قول سارتر – أو كما أشار " صلاح قنصـوة " بأن المثقف"دور"يتحدد بموقع صاحبه وموقفه من الشأن العام ، ولا يتعين بغزارة معرفته . [٥] وعلي الرغم من أن المثقف جزء من المجتمع ، يخضع لكل العوامل التي يخضع لهـا جميع الأفراد والفئات والطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، إلا أن المثقف لـه مـا

1- Edgar F. Borgatta, and Marie L. Borgatta, Encyclopedia of Sociology, O P . cit, p . 938 .

٢- محمد عبد الرحيم كافور ، وضع المثقف العربي ودوره فى المجتمع ، ندوة الثقافة العربية : الواقع وآفاق المستقبل ، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، قطر ، ص ٤٣٩ .

٣- سمير أمين ، تأملات حول دور الانتلجنسيا فى الثورد الوطنية الشعبية ، مجلة الوحدة ، العدد ٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٤- جان بول سارتر ، دفاع عن المثقفين ، مرجع سابق . ص ١٣ .

٥- صلاح قنصوة ، من هو المثقف ، مجلـة الهلال ، العدد الثـامن ، العدد الثـامن ، أغسـطس ٢٠٠١ ، ص ٢٢٦ .

يميزه عن غيره ويمنحه دوراً أكبر ومسئولية أهم ، وهو موقعه من مسألة إنتاج الثقافة ، وبالتالي إنتاج الوعي للجماهير ، وفعالية المثقف الملتزم جماهيرياً تتمثل في دفاعه عن قضايا الجماهير ، وفي محاربته للأفكار السلفية والرجعية التي تطرحها الطبقات والفئات المحافظة ، وفي مناهضته للمخططات الإمبريالية ومفاهيمها الأيديولوجية التي تتسرب إلى مجتمعاتنا عبر أقنية اقتصادية وثقافية وإعلامية عديدة . (١)

ويركز أصحاب هذا الاتجاه أيضاً على الوظيفة الاجتماعية للمثقف ، من منطلق أنه ليس بالخبز وحده يعيش الفرد في المجتمع ، فلابد ممن يبدعون ثقافياً لإشباع الوجدان الجماعي ، ومن يفسرون الوجود والتاريخ لكل جيل ، ويعطون لحياة الناس مغزى ومعنى ، ومن يبصرونهم بالقيم التي ينبغي تكريسها ، وبالأهداف التي يجب السعي إلى تحقيقها ، وبالطريقة والوسائل الكفيلة بإنجازها . (٢)

الدور الاجتماعي للمثقف :

يمثل الدور الاجتماعي للمثقف . إشكالية أثارت العديد من مظاهر الجدل بين الباحثين ففي هذا السياق ، يشير " تركي حمد الحمد " إلى أن دور المثقف ، هو دور المحلل الناقد ، وليس دور الحاكم والمقرر في القضايا والأمور ، محللاً للقضايا وناقداً لها كل على حده ، وليس معارضاً أو موفقاً لكيانات وفق قاعدة " إما " ، " أو " ، " ومع أو ضد " . ومن هنا يكتسب المثقف شرعيته ، سواء لدي السلطة السياسية ، أو لدي المجتمع ، فمن الممكن أن يكون المثقف اليوم مع السلطة في هذه القضية أو تلك ، ومن الممكن أن ينتقدها غداً في هذه القضية أو تلك ، ولكنه ليس " معها " على الدوام ، وليس " ضدها " على الدوام . الواقع المتحرك والمتغيرات المختلفة هي التي تحدد موقف المثقف ودوره الاجتماعي ، وليس المسلمات والأيديولوجية أو التماهي الكلي مع هذه السلطة أو تلك ، ولكن كل ذلك يحتاج إلى إعادة نظر في الآليات الفكرية التي تهيمن على عقولنا ، وخروج الفكر العربي ، وبالتالي المثقف العربي من نخبويته المفترضة ليقر بحقيقة أنه جزء من حركة المجتمع ومكوناته . (٣)

وينطلق " مجدي حجازي " في محاولته لتحديد الدور الاجتماعي للمثقف ، من خلال مناقشه التشوه الذي أصاب الأوضاع المادية والتعايش الفارق في المجتمع العربي ، ثم

١- مراد كاسوحة ، المثقف العربي : الواقع والطموح ، مجلة الوحدة ، العدد ٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٩٦

٢- سعد الدين إبراهيم ، المفكر والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٣- تركي الحمد ، فكر الوصاية ووصاية الفكر ، عالم الفكر ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة التشوه الثقافي ، لينتهي إلى أن تخطي أزمة التخلف في المجتمع العربي ، لابد أن تكون بأسلوب تغيير الواقع نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي والفكري ، وهنا يتحدد دور المثقف في أنه مطالب بالدعوة إلى تكوين ثقافة ذات مضمون قومي ووطني مرتبط بالحياة المعيشية للجماهير ، ويعكس هذه الحياة بصدق ووعي ، ويبرز عناصر الثقافة الإنسانية القائمة علي التكافؤ وفهم التراث الإيجابي على ضوء العصرية . يجب أن يدعو إلى المساهمة في إبداع نظرية قومية في الثقافة ، تعد الإنسان لمواجهة قضايا التغريب والاستهلاك ، لمواجهة تزييف الثقافة ، وتزييف الوعي الاجتماعي لدي الجماهير وقد يكون السبيل هو المشاركة في المؤسسات الجماهيرية والالتحام مع الجماهير ، وبذل الجهد لتعليم أبناء هذه البلدان الأسلوب النقدي في التفكير الحر ، محللاً قضايا المجتمع والواقع العربي، موضحاً المزيف والحقيقي ، وربما يكون ذلك كفيلاً بقيام ثقافة واعية وواقعية . (١)

اما " عبد القادر عرابى " فإنه يحدد الدور الاجتماعي للمثقف في المرحلة الراهنة بالأتي : (٢)

- تحليل حاضر المجتمع وتحديد مشكلاته بوعي تاريخي .
- توعية أفراد المجتمع بهذه المشكلات وتحديد أهداف المجتمع وبلورة وعيه حول تلك الأهداف .
- إشاعة الثقافة الجادة وتأصيلها ووحدتها .
- إقامة المؤسسات الثقافية وتنشيطها وحمايتها .
- التفاعل مع القضايا العربية المصيرية والقضايا الإنسانية .
- العمل على عقلنة المجتمع بعقلنة السلوك والحياة اليومية والمؤسسات والفكر .
- مواجهة سلبيات الواقع الاجتماعي ونقدها .
- تنوير الرأي العام بالحقائق وترشيده ، وأداء دور في خلق ثقافة ديمقراطية ومجتمع مدنى .
- تدعيم الحركات الاجتماعية التي تعبر عن إرادة المجتمع .

وفي هذا الإطار يثار تساؤل مؤداه : هل يملك المثقف من السلطة ما يمكنه من أداء دوره ؟ والجواب هنا بالإيجاب ، فعلي اعتبار أن المثقف هو منتج وعي الجماهير ، فإن لديه

١- أحمد مجدي حجازي ، الثقافة العربية في زمن العولمة ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ – ٩٧ .

٢- عبد القادر عرابى ، أزمة المثقف العربي : المحنة الدائمة .. دراسة في نشأة المثقف العربى وسوسيولوجيته ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

سلطة معنوية واسعة ، لأن كل من يتميز بمقدرته علي التغيير يمتلك سلطة ، لأن السلطة لا تعني معني محدداً يشير إلى السلطة السياسية فحسب ، بل هناك سلطات متعددة وكثيرة في المجتمع . فالأسرة تمتلك السلطة ، وكذلك المدرسة ، والرأي العام وغير ذلك ، وبما أن المثقف قادر إبداعياً علي تغيير تصورات الجماهير لواقعها ، فإنه يغير الواقع الاجتماعي نفسه حين يغير
تصورات الأفراد لواقعهم ، فالمثقف الجاد والواعي بأهمية وطبيعة دوره ، له كل سلطة . [١]

وفي هذا السياق أيضاً ، يطرح كثير من الباحثين قضية مهمة ، وهي " أزمة المثقف " وفي إطار الجدل القائم حول أوجه هذه الأزمة ، فإن أغلب الرؤى النظرية تذهب إلى أن جوهر هذه الأزمة هي الدور المفقود للمثقف . والأسباب التي تفسر هذه الأزمة ، تنحصر – حسب رؤية عدد من الباحثين – في عوامل خارجية عن ذات المثقف ، وذلك من منطلق أن المثقف هو نتاج للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، ونتاج للأيديولوجيات السائدة في عصره . ولما كانت المنطقة العربية التي يحيا فيها المثقف تتسم بالتنوع والتشتت والتشوه وعدم التساوق ، فإن أزمة المثقف وإشكالية الدور المفقود هنا تصبح تعبيراً عن أزمة المجتمع . [٢]

ومع أن الدراسة الراهنة تعتقد في مصداقية الرؤية السابقة وموضوعيتها لتفسير أزمة المثقف . إلا أن ذلك لا يمنع من أنه علي المثقف أن يتدارك الوضع الذي آلت إليه الحركة الفعلية لنواقع الناجم عن العديد من الأسباب المتباينة ، لأنه من المفترض أن المثقف هو حامل الوعي الاجتماعي وصانعه ، وساع لحرث الأرض الفكرية والأيديولوجية لأفراد المجتمع . الذين سيقومون بمهمة التغيير ، وهو ضمن صفوفهم .

١- مراد كسوحة ، المثقف العربي : الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

ولمزيد من التفاصيل حول علاقة المثقف بالسلطة ، انظر :

- برهان غليون ، تهميش المثقف ومسألة بناء النخبة القيادية ، في المثقف العربي همومه وعطاؤه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ص ٨٥ – ١١٨ .

- سعد الدين إبراهيم ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦- ٥٢ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول أزمة المثقف وإشكالية الدور المفقود ، انظر :

- برهان غليون ، تهميش المثقف ومسألة بناء النخبة القيادية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ – ١١٨ .

- محمد أحمد إسماعيل ، المثقف العربي وفعاليته الاجتماعية ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٢ ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٦ – ١٦٣ .

تعريف المثقف في الفكر الجرامشي

نظرية " جرامشي " [*] Antonio Gramsci (١٨٩١ – ١٩٣٧) عن المثقف ورؤيته وتعريفه من أكثر إسهاماته أهمية في نطاق علم الاجتماع ، إضافة إلى أن الباحث سوف يعتمد علي مفهوم " جرامشي " وتعريفه للمثقف باعتباره مفهوماً إجرائياً للدراسة الراهنة ، ومن هنا فضل الباحث أن يعرض بالتفصيل لهذه الرؤية وذلك علي النحو التالي :

المثقفون حسب رؤية " جرامشي " يمارسون دوراً حيوياً ومهماً في تكوين وبناء الأيديولوجيات وفي تدعيم الموافقة أو القبول ، وكما أن التماسك الاجتماعي وظيفة يقوم بها البناء الاجتماعي فإنه – أي التماسك الاجتماعي – أيضاً وظيفة للمثقفين في المجتمع .[١]

وبداية يعرف " جرامشي " المثقف رافضاً تصور النشاط الفكري أو الذهني كمسألة أو خاصية متأصلة لطبقة اجتماعية بعينها ، فالعمل اليدوي لا يخلو من الفكر ، والعمل الذهني لا يخلو من الجهد العضلي ، وخاصية إعمال الذهن يشترك فيها كل أفراد المجتمع ، ويعبر عن ذلك بقوله المأثور " إن كل الأفراد مثقفون في نظري ... ولكن ليس لكل الأفراد وظيفة المثقفين في المجتمع " [٢] وكل إنسان مثقف في نظر " جرامشي " بما أنه يملك رؤية إلى العالم وبما أنه يملك فلسفة خاصة به ، وبهذا فهو يساهم في الثقافة الساندة . [٣]

والمثقف – كما يشير " جرامشي " – ليس مجرد أحد عناصر البنية الفوقية ، وإنما يجب البحث عنه في مجمل العلاقات الاجتماعية ، علاقات الإنتاج [*] ، فالمثقفون هم :

---

* - " جرامشي " منظر ماركس إيطالي شهير ، ودون تنكر لاهميته السياسية الكبيرة في حياته وبعد وفاته ، فإنه يبدو من الملائم القول بأن مكانته الرفيعة بين علماء الاجتماع الماركسيين ، ترجع إلى مجموعة الكتابات التي تعرف الآن باسم " مذكرات السجن " (١٩٢٩ – ١٩٣٥) ، والتي ناقش فيها موضوعات :"المثقفون ، التعليم والتاريخ الإيطالي ، والأحزاب السياسية ، والفاشية " . انظر في ذلك :

– جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، المجلد الاول ، مرجع سابق ، ص ٥٣٨ .

١– آلان سينجود ، النظرية في علم الاجتماع ، ترجمة السيد عبد العاطي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٣ .

٢– المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

٣– أحمد مجدي حجازي ، الثقافة العربية في زمن العولمه ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

* – " علاقات الإنتاج " Relations Of Production " ، واحد من المفاهيم الهامة التي صاغها " كارل ماركس " karl Marx ويقصد به العلاقات الاجتماعية المرتبطة بنمط معين من الإنتاج " أنظر

– جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٤٦ .

أولاً : منظمو الوظيفة الاقتصادية للطبقة التي يرتبطون بها عضوياً .
ثانياً : هم حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة السائدة في المجتمع المدني .
ثالثاً : هم منظمو الإكراه الذي تمارسه الطبقة السائدة علي سائر الطبقات بواسطة الدولة .
وذلك لأن المثقفين عموماً تخلقهم الطبقات الاجتماعية أثناء تطورها ، وبالتالي فإن البحث عنهم يجب أن يكون بحثاً في إطار الوظيفة التي تمارسها هذه الطبقة أو تلك ، بحكم المكانة التي تحتلها في نمط الإنتاج . [١]

مما سبق ، يتضح أن الوظيفة والمكانة هما المعياران أو الشرطان الأساسيان في تكوين المثقف ، وتتبدي هذه الوظيفة في " نقد النشاط الفكري السائد في مرحلة معينة من تطورنا جميعاً ، بحيث تتغير علاقة هذا النشاط الفكري السائد بالجهد العضلي ، باتجاه قيام توازن جديد بينهما ، بحيث يصبح هذا الجهد العضلي العصبي ذاته – باعتباره نشاطاً عملياً عاماً يحول العالم المادي والاجتماعي باستمرار – قاعدة لانبثاق رؤية شاملة جديدة للعالم وللحياة ، إذن فتشكل فئة من المثقفين مرهون بتعديل العلاقة بين العصبي والعضلي من ناحية ، وبين النشاط الذهني والفكري من ناحية أخري ، بهدف إيجاد نوع جديد من التوازن بينهما ، ويظل هذا العمل الجديد هو الشرط الأساسي في إنتاج المثقفين وما عداه لا يتمتع إلا بأهمية ثانوية ، ولعل هذا ما جعل " جرامشي " Gramsic لا ينظر إلى المثقفين بوصفهم طبقة اجتماعية قائمة بذاتها ، وذلك لأنهم يملكون رأسمال رمزياً يستطيعون بمبادلته الحصول علي الجزء الأكبر من الثروة الاجتماعية ، كما أنهم ليسوا فوق الطبقات أو خارجها ، ويرجع " جرامشي " ذلك إلى تنوع الأشكال التي تتخذها العملية التاريخية الحقيقية المولدة لمختلف فئات المثقفين[٢]

كل ذلك يحمل " جرامشي " علي القول بأن لكل طبقة اجتماعية مثقفيها الذين يرتبطون بها عضوياً وينشرون وعيها وتصورها عن العالم ، ويقول في ذلك " الوعي الذاتي النقدي يعني تاريخياً وسياسياً ، خلق نخبة من المثقفين ، فالكتلة البشرية لا تتميز ولا تصير مستقلة من تلقاء ذاتها دون أن تنظم نفسها ، ولا تنظيم بغير مثقفين ، أي بدون منظمين وبدون قادة ، فالوعي النقدي لا يتحقق إذاً بدون مثقفين . ومن هنا فالمثقفون شريحة

١- غالي شكري ، إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة ، المستقبل العربي ، العدد ١١٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٢٦ .

٢- ماهر أحمد عبد العال ، العولمة والهوية الثقافية ... دراسة لموقف المثقف المصري ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠ .

اجتماعية تمثل كافة الفئات والطبقات الموجودة في المجتمع ، وهم لسان حالها ، الناطقون باسمها يمثلون مصالحها المتفقة والمتعارضة ويعبرون عنها . (١)

ويؤكد " جرامشي " Gramsic علي أن المثقفين هم منظمو الزعامة الاجتماعية ، وذلك باعتبارهم موظفين في البناء الفوقي للمجتمع – علي حد تعبيره – يستطيعون أن يتوسطوا عالم الثقافة وعالم الإنتاج ، وأن يقدموا أفكاراً يتقبلها جماهير الشعب بطريقة تلقائية علي أنها أفكار مشروعة ، لأنها تعبر عما هو أكبر بكثير من مصالح الجماعة المسيطرة . (٢)

ويميز " جرامشي " بين فئتين متمايزتين من المثقفين ، الأولى : أطلق عليها المثقف التقليدي ، والثانية : نعتها بالمثقف العضوي . " إن كل جماعة اجتماعية تظهر إلى حيز الوجود في عالم الإنتاج الاقتصادي ، حيث تؤدي وظفتها الجوهرية ، تخلق معها عضوياً شريحة أو أكثر من المثقفين ، تمنحها التجانس والوعي بوظيفتها ، لا في الميدان الاقتصادي وحده ، بل في الميدانين الاجتماعي والسياسي أيضاً . (٣)

والمثقف العضوي ، هو المثقف المرتبط بطبقة معينة ، حيث يقوم بتنظيم وظيفتها الاقتصادية ، وهو أيضاً من حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها في المجتمع المدني ، بهدف تحقيق قبول وإجماع الطبقات الأخرى ، وذلك من خلال عملهم في مختلف الهيئات الثقافية والإعلامية كالمدارس والجامعات ، وأجهزة النشر وغيرها . وفي هذا كله تبرز وظيفة العضويين باعتبارهم " أسمنتاً " يربط البنية الفوقية والتحتية للمجتمع ، ويستثني " جرامشى " طبقة الفلاحين من هذه القاعدة ، فجماهير الفلاحين رغم ممارستهم لوظيفة أساسية في مجال الإنتاج ، إلا أنهم لا يولدون مثقفين عضويين خاصين بهذه الفئة ، ولا تستوعب أية فئة من فئات المثقفين التقليديين ، علماً بأن الطبقات الاجتماعية الأخرى تستمد العديد من

١- كريم ابو حلاوة ، المثقف العربى وإشكالية لدور المفقود ، مرجع سابق ، ص ٨٦ . انظر أيضاً :

– نادية رمسيس ، المثقفون والدولة والمجتمع المدنى ، بدوه " جرامشى " وفضاءا المجتمع المدنى ، دار كنعان ، دمشق ، ص ٢٣٣ .

" وبصدد التصنيف الطبقي للمثقف ، تتفق رؤية " جرامشى " و " بوتومور " ؛ حيث يري الأخير أن المثقفين هم أهم شريحة في البناء الاجتماعى ، وتمتاز هذه الشريحة بأن تكوينها الاجتماعي ليس متجانساً ، حيث ينتمى المثقفون إلى جميع الطبقات في المجتمع " . انظر فى ذلك :

– بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦ .

٢- آلان سينجود ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

٣- أحمد مجدي حجازي ، الثقافة العربية في زمن العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

مثقفيها من الأوساط الفلاحية ، وبأن عدداً كبيراً من المثقفين التقليديين هم من أصل فلاحي . [١]

أما المثقف التقليدي ، فيختلف عن المثقف العضوي – حسب رؤية جرامشي – حيث إن المثقف العضوي يولد في آن واحد مع طبقة ذات دور أساسي في عملية الإنتاج ، أما المثقف التقليدي فينتسب – تاريخياً – إلى الحقبة التي تسبق ولادة هذه الطبقة الجديدة ، مما يدفع المثقفين التقليديين إلى اعتبار أنفسهم فئة قائمة بذاتها ، وأنهم فوق ذلك مستقلون عن الطبقات الحاكمة ، كما أن النموذج التقليدي للمثقف علي عكس النموذج العضوي . من حيث أنهم يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بنمط أو أسلوب إنتاج ، وهم – أي المثقفون التقليديون – يقعون بين الطبقات أي يوجدون بين جوانب المجتمع ، يربطون الماضي بالحاضر كعملية مستمرة تاريخياً ، بينما يقدم مثقفو النموذج العضوي أفكاراً تضع حداً فاصلاً بين الماضي والحاضر. [٢]

من هنا فإن الدراسة الراهنة تتبنى مفهوما إجرائياً للمثقف ، يعتمد على الطرح الجرامشي لتعريف المثقف ، مؤداة أن كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهنة له ، ذلك لأن لكل إنسان رؤية معينة للعالم ، وخطاً للسلوك الأخلاقي والاجتماعي ومستوى معيناً من المعرفة والإنتاج الفكري ، فكل إنسان مثقف ، وإن اختلفت مستويات ودلالات ثقافته ، وهكذا يتسع مفهوم المثقف ليشمل (المفكرين ، والأدباء ، والعلماء ، والكتاب ، والمبدعين ، والفنيين ، ورجال الدين ، والأطباء ، والمهندسين ، والمديرين ، ورجال القانون ، والصحفيين ، ورجال الأعمال ، والطلبة) بل يتسع المفهوم ليشمل كذلك قوى الإنتاج اليدوي من عمال وفلاحين ، وبهذا المعنى الواسع للمثقف ينقسم المثقفون إلى مثقف عام ، ومثقف متخصص ، وذلك على ضوء التفرقة الحادة التي أدركها " جرامشي " بين اليدوي والذهني في محاولة لتوصيف المثقف بأنه ذهني ، أما العامل فهو يدوي ، رغم أن العمل اليدوي لا يخلو من الفكر ، والعمل الذهني لا يخلو من اليدوي .

والباحث إذ اعتمد على الطرح الجرامشي لمفهوم المثقف في صياغته التعريف الإجرائي للمثقف التي تتبناه الدراسة الراهنة ، فإن ذلك ليس بالجديد في شيء ، حيث إن محاولة

١- لمزيد من التفاصيل حول رؤية " جرامشي " لأنماط المثقفين / أنظر :

- كريم أبو حلاوة ، المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
- غالي شكري ، إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
- مصطفى مرتضى ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

٢- آلان سنجود ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٢٦٥ .

الاعتماد على الطرح الجرامشي ذاتها ، هي محاولة قام بها كثير من الباحثين من قبل ، وحاولوا الاستفادة من رؤية " جرامشي " في دراسة الواقع المصري وفهمه ، واتفق هؤلاء الباحثون على أن المجتمع العربي عامة ، والمجتمع المصري خاصة ، لم يشهد التطورات نفسها التي أفرزت الواقع الإيطالي الأوروبي الذى دفع " جرامشي " إلى صياغة رؤيته عن المثقف ، إلا أن ذلك لا يمنع إمكانية الاستفادة من هذه الرؤية ، فمع التسليم الفعلي بأن المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري خاصة لم يشهد تمايزات طبقية أفرزتها ظروف مثل تلك التي حدثت في أوروبا ، إلا أن المثقف المصري أو العربي في الوقت الراهن ، بل وعلى امتداد القرنين السابقين ، شهد حالة من التوحد مع أحد التيارات الفكرية المرتبطة بدورها بطبقة معينة ، فعلى سبيل المثال : هناك من المثقفين من توحد مع التيار الليبرالي – الرأسمالى ، وهناك من توحد مع التيار الماركسي . [١]

١– من الدراسات التى اعتمدت على الطرح الجرامشي للمثقف في دراسة الواقع المصري ، انظر :

– مصطفى مرتضى ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، وهذا الكتاب يمثل في الأصل أطروحة للدكتوراه ، تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في الاجتماع ، من كلية الآداب بجامعة عين شمس في عام ١٩٩٧ .

– ماهر أحمد عبد العال ، العولمة والهوية الثقافية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦–٥٢ .